لما بعد التعافي من جائحة كوفيد-١٩

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

أوراق نقابية

حقوق النشر محفوظة للاتحاد
العربي للنقابات الطبعة الاولى
باللغةالعربية
٢٠٢١

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

تمهيد:

لماذا نحتاج لعقد اجتماعي جديد

كشفت ثورات الربيع العربي عن واقع عقدٍ اجتماعيٍ معيب تواجهه بلدان المنطقة العربية، حيث العلاقة على صعيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية بين أطراف العقد الاجتماعي (الدولة ومواطنيها) بحاجة لإعادة النظر. كما أن أنه بعد انحسار جائحة كورونا ومه بدايات التعافي منها أصبحت الضرورة ملحة لإعادة النظر في هذه الرابطة المجسدة في هذا العقد الاجتماعي بحيث يمكن إعادة تصميمه وتجديده، والمضي قدماً لبناء مجتمع أفضل وأكثر تجانساً وتماسكاً.

فمع ازدياد معدلات الفقر، واشتداد مشاعر وعدم الرضا عن ظروف المعيشة، وتدهور النتائج الاجتماعية والاقتصادية بات من المهم القيام بإصلاحات جريئة ضرورةً لا غنى عنها في المنطقة. وليس بخاف أن طبيعة العقد الاجتماعي بين الحكومات والمواطنين كانت قائمة على المقايضة بين الدولة كمقدم للخدمة والمواطن المتلقي. فالوضع القائم يعبر عن عقود اجتماعية عفا عليها الزمن في التصدع تحت وطأة اختلالات مزمنة في موازين المالية العامة. ولم يعد من الممكن الاستمرار في تحمل الأعباء المالية لنظام الدعم العام لمنتجات الطاقة والغذاء، وكان لابد من إصلاحه. ولم يعد القطاع العام جهة العمل المُفضَّلة، ولم يعد بمقدور الشباب التعويل على الوظيفة العمومية بعد التخرج من الجامعة.

وبسبب تشوهات السوق واستحواذ النخب، لم يستطع القطاع الخاص توفير وظائف كافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب الذين يلتحقون بالقوى العاملة. وبذات الوقت نما التفاوت الاجتماعي والمادي بسرعة، نما التمييز، أصبحت الشركات تنظر إلى أن التزاماتها هي فقط تجاه مساهميها ، وليس المجتمعات الأوسع التي تدعمها، تغيرت الوضعيات من عالم طبيعي إلى عوالم محاصرة بتغير المناخ والتلوث.

فلقد خذل النموذج الاقتصادي العالمي الشعب العامل. لقد استحوذت قوة وجشع الشركات العالمية الضخمة على الحكومات التي تعمل ضد حقوق وأمن عمالها. في سلاسل التوريد العالمية ، ٩٤٪ من القوى العاملة العالمية هي قوة عاملة مخفية حيث يسهل غموض عقود العمل الاستغلال والقمع.

ورغم ان العالم أغنى بثلاث مرات مما كان عليه قبل عشرين عامًا ، ومع ذلك فإن سبعين بالمائة من الناس محرومون من الحماية الاجتماعية الشاملة ، ويقول ٨٤٪ من الناس أن الحد الأدنى للأجور لا يكفي للعيش ، و ٨١٪ من البلدان سمحت بانتهاك الحق في العمل الجماعي مساومة. هذا هو عدم المساواة حسب التصميم.

وبقراءة بسيطة لواقع الحال يمكن ملاحظة أن العقد الاجتماعي الحالي لم يعد يعمل بفعالية لصالح العمال كميثاق للعيش التعاوني والمفيد للطرفين. فعلى صعيد انتشار COVID-١٩ من نلاحظ قصر اللقاحات إلى حد كبير على البلدان ذات الدخل المرتفع. وهناك تفاوت اقتصادي شديد نتيجة للتنمية القائمة على السوق، فضلا عن أن استشكساف واستهلاك الوقود الأحفوري لغرض الصناعة على حساب البيئة. في وقت أن الحاجة ملحة لتغيير جذري معه يتم ضمان وصول اللقاحات إلى الناس في جميع أنحاء العالم ، وتقليل عدم المساواة الاقتصادية والإنفاق على الرفاهية، والقضاء على استهلاك الوقود الأحفوري.

من هنا تكون تتأسس الحاجة لوضع عقد اجتماعي جديد يتمحور حول تعزيز وحماية الصحة وحقوق الإنسان للعمال وأسرهم وتأمين مستقبل مستدام لكوكب الأرض، فضلا عن استقصاء رضاهم عن ظروف المعيشة وجودة الخدمات، والحرية في اتخاذ قراراتهم المصيرية، وتصوراتهم عن الفساد، والرفاهة الاقتصادية، وتعزيز الشفافية، إتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية الشاملة للجميع وتحسينها، وتعزيز المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات، مع ضمان تحقيق هذه التغييرات بتعاون أصحاب المصالح والأطراف المعنية بتحقيق إصلاحات يجب أن تكون سريعة بدرجة كافية لإرضاء الأطراف.

فقد بدا واضحاً أن جائحة كوفيد -١٩ قد كشفت عن استفحال الصدع العميق في الاقتصاد العالمي، كما كشفت عن الانقسامات وأشكال التفاوت المجتمعي. كما دفعت باتجاه تضخيم أصوات المنادين بإصلاحات بعيدة المدى. وعليه وضعت مقترحات لإعداد القوى العاملة للتكنولوجيات الجديدة، وطرح أفكار لتعزيز برامج التعليم والتدريب، ودمجها على نحو أفضل مع متطلبات سوق العمل، وتحسين سبل الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، مما فتح المجال لقوة المفاوضات الجماعية للضغط باتجاه افراز أشكال جديدة من الحوار الاجتماعي والتعاون بين أصحاب العمل والعمال، وإعادة تنشيط سياسات مكافحة الاحتكار لضمان قدر أعظم من المنافسة، والمطالب للتصدي لمشكلة تغير المناخ بشكل مباشر، وحث الحكومات لأن تضطلع بدور أكبر في تعزيز التكنولوجيات الرقمية والخضراء الجديدة، والوصول إلى خلق ما يعرف بالوظائف الجيدة والجديدة التي تتسم بالاستقرار نسبياً، وتدفع أجراً كافياً لدعم مستوى معيشة معقول مع بعض الأمان والادخار، وتضمن ظروف العمل الآمنة،

ويتطلب التصدي للمشكلات التي تعاني منها اقتصاديات المنطقة ومشكلاتها الإجتماعية الاستعانة باستراتيجية مختلفة قائمة على سياسات يتم تضمينها عقد اجتماعي جديد يعالج بل يواجه ما امكن التحديات والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتسبَّب في إحداثها.

وحيث يبدأ العالم في الخروج من ويلات COVID-١٩ ، تبدأ رحلة التعافي مصحوبة بأمل نحو اقتصاد أخضر على اساس عقد اجتماعي أخضر جديد أضحى يلوح في أفق الظهور ليعيد بناء الثقة بين المواطنين والأشخاص الموجودين في السلطة. أفق يضمن صفقة عالمية جديدة تخلق فرصًا متكافئة للجميع وتحترم حقوق وحريات الجميع. طرائق جديدة تلبى من خلالها أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا - الاتفاقات التي تعالج بدقة الإخفاقات التي يتعرض لها الوباء ويستغلها. ويراد للعقد الاجتماعي الجديد تمكين مجتمع الشباب من العيش بكرامة؛ وستضمن للنساء نفس الفرص والفرص التي يتمتع بها الرجال ؛ وسيحمي المرضى والضعفاء والأقليات على اختلاف أنواعها. كما حان الوقت لعقد اجتماعي جديد بين العمال والحكومة والشركات والذي يجب أن يتضمن أرضية من ضمان العمالة الشامل لجميع العمال.

فيراد من تنفيذ عقد اجتماعي الجديد، أو تحديث العقود القائمة، التأكد من احترام الحقوق والوظائف اللائقة مع الحد الأدنى للأجور المعيشية والمفاوضة الجماعية ، والحماية الاجتماعية شاملة، والجهود والمساءلة تقود العمليات التجارية، وأن يضمن الحوار الاجتماعي تدابير انتقالية عادلة للمناخ و تكنولوجيا.

وفي هـذه الدراسـة، وبعـد أن تـم التعـرف عـلى الأسـباب الموجبـة للتوصـل لتحديـث أول التوصـل لعقـد اجتماعـي جديـد، لتعريـف بالعقـد الاجتماعـي وطبيعتـه واهميتـه ونطاقـه ومـداه الوطنـي والـدولي، والتعـرف عـلى البعـد الزمنـي للعقـد الاجتماعـي وقابليـة اعـادة التفـاوض عليـه، والتطـرق لجوهـره وموضوعـه وكونـه متجـذر في حقـوق الانسـان. ثـم يتـم الانتقـال للتعـرف عـلى كيـف يتـم إنشـاء وترسـيخ عقـد اجتماعـي جديـد في المنطقـة العربيـة. ولفهـم الصـورة بشـكل اوضـح يتـم دراسـة التعـافي مـن أزمـة COVID-١٩ كفرصـة ومرحلـة فاصلـة للتغيـير، ثـم تشـخيص واقـع الحـال ابـان وخـلال جائحـة الكوفيـد ١٩، وآثـار تغـير المنـاخ عـلى العـمال وأسرهـم، وحالـة عـدم المسـاواة الاقتصاديـة، وإشـكاليات واقـع الحمايـة الاجتماعيـة للعـمال. ثـم يتـم التعـرف عـلى التغيـيرات في التنظيـم النقـابي في ظـل جائحـة كوفيـد - ١٩.

وتتعمـق هـذه الدراسـة في الاطـلاع عـلى جهـود النقابـات للدفـاع عـن حقـوق العاملـين خـلال الجائحـة. ويفيـد التعمـق في الدراسـة أهميـة الوصـول لعقـد اجتماعـي جديـد يقـوم عـلى أسـاس الحقـوق ومبـدأ الرفـاه المشـترك لمرحلـة التعـافي مـن الجائحـة باعتبـار العقـد الاجتماعـي ضرورة ملحـة. كـما تتطـرق هـذه الدراسـة للاهـداف التـي ينبغـي الوصـول اليهـا مـع العقـد الاجتماعـي الجديـد.

وتهتـم الدراسـة بتعمـق برؤيـة الاتحـاد العـربي للنقابـات لمفهـوم المسـاواة الـذي ينبغي تضمينـه العقـد الاجتماعي الجديـد، ثـم الانتقـال العـادل بوصفـه سـمة للعقـد الاجتماعـي الجديـد، وأهميـة الوصـول لعقـد اجتماعـي جديـد مـن أجـل وظائـف افضـل. واخـيرا اسـتعراض عـدد مـن المطالـب التـي ينبغـي تضمينهـا العقـود الاجتماعيـة مـن وجهـة نظـر نقابيـة.

تعريف العقد الاجتماعي

بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقصد بالعقد الاجتماعي العمليات التي يوافق عليها كل فرد في المجتمع السياسي، سواء بشكل صريح أو ضمني سلطة الدولة ، وبالتالي تقييد بعض حرياتها ، مقابل حريات الدولة حماية حقوقهم وأمنهم وتوفير المنافع العامة وخدمات. تدعو هذه الاتفاقية الأفراد إلى الامتثال لقوانين الدولة وقواعدها وممارساتها سعياً وراء أهداف مشتركة أوسع نطاقاً ، مثل الأمن أو الحماية ، والخدمات الأساسية. ويمكن قياس صحة وشرعية العقد الاجتماعي من خلال مدى إنشاء ويحافظ على التوازن بين توقعات والتزامات المجتمع وتوقعات والتزامات الدولة السلطات والمؤسسات ، كل ذلك في سياق تدفق مستمر.

وبملخص للمضمون، عرف ميثاق العقد الاجتماعي التونسي الصادر في ٢٠١٣ العقد بأنه هو توافق بين الحكومة التونسية وأطراف اجتماعية حول عدد من المبادئ والتوجهات قصد معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو مبوب وفقاً لخمس محاور أساسية وهي النمو الاقتصادي وسياسات التشغيل والتكوين والعلاقات المهنية والحماية الاجتماعية.

ما المطلوب؟ تنشيط، تحديث أم عقد اجتماعي جديد؟

المطلوب عقد اجتماعي جديد ثلاثي الأبعاد:

أولاً : لتوسيع الفهم حول فكرة عقد اجتماعي جديد.

ثانيًا: تحديد مصطلحاته ، والتي من شأنها أن تمكن من الانتقال العادل إلى اقتصادات قادرة على التكيف مع المناخ وخضراء وعادلة.

ثالثاً: إجراءات والمؤسسات والعمليات المتاحة لأصحاب المصلحة على مستويات متعددة لتحديد العقود الاجتماعية التي تدمج المناخ والعدالة البيئية ، والعدالة العرقية ، واحترام حقوق الإنسان ، والعمل اللائق ، والمساواة بين الجنسين ، والعدالة بين الأجيال ، وحقوق الطبيعة. العالم والتنوع البيولوجي والثقافي.

مصطلح «العقد الاجتماعي» شائع بشكل متزايد في أدبيات العلوم الاجتماعية

يُعرّف العقد الاجتماعي بأنه مجموعات من الاتفاقات الرسمية وغير الرسمية بين المجموعات المجتمعية وسيادتها (الحكومة أو أي جهة فاعلة أخرى في السلطة) بشأن الحقوق والالتزامات تجاه بعضها البعض. بهدف جعل التفاعلات بين الدولة والمجتمع أكثر قابلية للتنبؤ وبالتالي السياسة أكثر استقرارًا. وتعتمد فعالية العقد الاجتماعي على جوهره (المخرجات المتبادلة بين الحكومة والمجتمع) ، والنطاق (الجهات الفاعلة المشاركة والنطاق الجغرافي للتأثير) والبعد الزمني (البداية ، والتطور ، والمدة). يمكن أن يختلف العقد الاجتماعي بشكل كبير في جميع الأبعاد الثلاثة. ويستخدم مصطلح «العقد الاجتماعي» بشكل متزايد في أدبيات العلوم الاجتماعية لوصف مجموعات من العلاقات بين الدولة والمجتمع.

العقد الاجتماعي شيئًا جيدًا أو حتى ضروريًا للتغلب على الحالة الطبيعية للفوضى

صاغ مفهوم العقد الاجتماعي فلاسفة الدولة الليبرالية غروتيوس ، ١٦٢٥ ، وهوبز ، ١٩٥١ ، ولوك ، ١٦٨٩ ، وروسو ١٧٦٢. ومنذ ذلك الحين تمت مناقشته على نطاق واسع في خيط كبير من الأدب. ومعياري من حيث أنهم يعتبرون العقد الاجتماعي شيئًا جيدًا أو حتى ضروريًا للتغلب على الحالة الطبيعية للفوضى ، ولتأسيس حقوق الملكية والأمن أو عدالة التوزيع. بالإضافة إلى ذلك ، فهم يرون ضمنيًا أو حتى صريحًا أن الدولة القومية هي النطاق الافتراضي لأي عقد اجتماعي معين. قلة فقط من المؤلفين يعتبرون الاتفاقيات دون الوطنية بمثابة خطوات انطلاق نحو عقود وطنية جديدة (كابلان ، ٢٠١٥) أو وضع تصور للاتفاقيات فوق الوطنية، مثل الاتحاد الأوروبي أو حتى العقود الاجتماعية العالمية.

العقد الاجتماعي أداة غير معيارية ، وأداة تحليلية بحتة

أُسقط مفهوم مصطلح «العقد الاجتماعي» على العمليات والأوضاع الملموسة للعلاقات بين الدولة والمجتمع ، وبالتالي يستخدم كأداة غير معيارية ، وأداة تحليلية وسياسية بحتة.

طبيعة العقد الاجتماعي

تعتمد طبيعة العقد الاجتماعي على طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع وتوزيع السلطة:

(١) نطاقها (الأطراف المتعاقدة ونطاق تأثيرها الجغرافي ، أي الجهات الفاعلة والمناطق الملتزمة بالعقود الاجتماعية والأراضي السيادية التي تكون سارية فيها).

(٢) بُعدها الزمني (بداية العقود الاجتماعية وتطورها ومدتها ونهايتها).

(٣) جوهرها (المخرجات المتبادلة بين المجموعات المجتمعية والسيادة).

أهمية العقد الإجتماعي

- تقليل الكلفة وتحسين القدرة على التنبؤ بالنتائج في التفاعلات المتكررة إن وجودها يريح الأطراف المتعاقدة من إعادة التفاوض بشأن التزاماتها المتبادلة مرارا.

- خلق توازنات في العلاقات بين الدولة والمجتمع وفي العلاقات داخل المجتمع، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

- وضع قواعد مقبولة للحكومة والجهات الفاعلة الأخرى حول كيفية التصرف والتفاعل وبالتالي مساعدة الأطراف المتعاقدة على إدارة النزاع بطريقة منظمة يمكن التنبؤ بها.

- تعتبر المفاوضة الجماعية بين أصحاب العمل والنقابات العمالية وممثلي الحكومة مثالاً توضيحيًا لعنصر من عناصر العقد الاجتماعي: فهي تقلل التكاليف من حيث الوقت والمال ، وتساعد الجهات الفاعلة المعنية على زيادة الثقة ببعضها البعض ، وتحسن موثوقية التوقعات ، وقد تخلق مواثيق اجتماعية في مجال العلاقات الصناعية، حيث تعتبر نتائج المفاوضات التي تتم مراجعتها وإعادة التفاوض عليها باستمرار مهمة للغاية ليس فقط للاستثمار والنشاط الاقتصادي ، ولكن أيضًا للرفاه النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

نطاق العقد الاجتماعي

يمتد بنطاق تطبيق وإعمال العقد الاجتماعي بحسب الأطراف المتعاقدة وإقليم التطبيق لمحتوى العقد الاجتماعي. فيما يخص من ينطبق عليهم العقد فيشمل الحكومة أو السلطات العليا بالدولة والمجموعات الرئيسية في المجتمع كمنظمات عمال واصحاب عمل والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع مدني. فيمكن أن يمتد انطباق العقد الاجتماعي للخدمات التي تقدمها الحكومة جميع المواطنين كالطرق البرية أو الخدمات الصحية أو مجموعات اجتماعية محددة فقط كالاعانات الاجتماعية للفقراء، والوظائف في الإدارة العامة للأكاديميين، والبنزين والإعانات المالية لأصحاب السيارات، والمنازل الاجتماعية المدعومة. العقد الاجتماعي متعدد الأطراف أو منفرد مما يجعل عملية تغيير العقود الاجتماعية من الصعوبة كونها ذات أطراف متعددة في الغالب.

تختلف العقود الاجتماعية باختلاف مضمونها وجوهرها ويشمل ذلك المخرجات والنتائج التي اتفق عليها الأطراف التي أبرمت العقد الاجتماعي ، بالإضافة إلى التزامات الأطراف وحقوقهم تجاه بعضهم البعض. تتكون العقود الاجتماعية في الغالب من اتفاقات صريحة وضمنية بين الأطراف المعنية ، مكتوبة وشفوية ، غير رسمية ورسمية ، لذلك لا يمكن الاعتماد فقط على الوثائق المكتوبة لتحديد جوهر ومضمون العقد الاجتماعي بالإضافة إلى حقوق والالتزامات الأطراف لأنها لا تعطي سوى لمحة جزئية عن مضمونها ومخرجاتها.

سوف تكون العلاقات بين المجتمع والدولة تتبع إجراءات مؤسسية واضحة وسيتم توثيقها بشكل جيد في حال قام الأطراف بتضمين معظم محتويات العقود الاجتماعي في الدستور والقوانين الأخرى. تنشأ معظم محتويات العقود الاجتماعية عبر التفاعل المتكرر بين المجموعات والفئات الاجتماعية مع الحكومات ، وتعمل هذه التفاعلات المتكررة على إضفاء الطابع المؤسسي على الواجبات والتوقعات المتبادلة بين الأطراف ، وعندها تتضح محتويات العقود الاجتماعية في التسليم المنتظم لبنود محددة من أي طرف متعاقد في العقد الاجتماعي إلى أي طرف آخر . تتضمن العقود الاجتماعية في الغالب بنود/عناصر إلزاية يجب أن تقدمها الحكومات بموجب هذه العقود إلى المجموعات والفئات الاجتماعية وتشمل هذه البنود/العناصر :

- توفير الحماية بمختلفة أنواعها كالأمن البشري أو الفردي ضد التهديدات المادية والجسدية ، والأمن القانوني الذي يوفر سيادة القانون وإنفاذه بما يضمن الحقوق المدنية وحقوق الانسان ، والأمن الجماعي ضد التهديدات الواردة من الدول الخارجية .

- توفير مختلف الخدمات الأساسية بما يضمن الوصول والحصول على : المياه والأراضي (الموارد) ، النقل والمرافق والاتصالات (البنية التحتية) ، الصحة والحماية الاجتماعية والتعليم التي تمثل (الخدمات الاجتماعية) ، فرص عمل لائقة وفرص اقتصادية متاحة للجميع .

- توفير مشاركة لجميع الأفراد من مختلف المستويات الاجتماعية في العمليات السياسية وما يتضمنها من صنع قرارات.

ويـؤدي عـدم توفـير هـذه البنود/العنـاصر إلى حالـة مـن عـدم الاسـتقرار والهشاشـة للدولـة حتـى وإن كان العقـد الاجتماعـي نافـذًا .ويمكـن بـأن يكـون سـبب الفشـل في تحقيـق هـذه البنـود/ العنـاصر هـو نقـص قـدرة الدولـة في توفـير الخدمـات الاجتماعيـة أو البنيـة التحتيـة ، أو قـد يكـون السـبب هـو الافتقـار إلى سـلطة ونفـوذ الدولـة الأمـر الـذي يـؤدي إلى فشـل الدولـة في تحقيـق الحمايـة اللازمـة للمواطنـين ، والسـبب الأخـير هـو فشـل الدولـة في تحقيـق مشـاركة لجميـع المواطنـين وهـو الأمـر الـذي ينطبـق في معظـم دول الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا .

وتختلـف العقـود الاجتماعيـة باختـلاف الأطـراف وباختـلاف النطـاق الـذي تشـمله. أي مـن هـي الأطـراف المتعاقـدة التـي قبلـت شروط العقـد الاجتماعـي ومـا هـو نطـاق التأثـير التـي تغطيـه هـذه العقـود كإقليـم أو منطقـة محـددة. وبحسـب تعريـف العقـد الاجتماعـي، فـإن أطرافـه هـم الحكومـة (صاحبـة السـيادة) والمجموعـات الرئيسـية في المجتمـع، وتتألـف هـذه العقـود مـن مجموعـة مـن الاتفاقـات التـي أبرمتهـا الحكومـة بشـكل صريـح أو ضمنـي مـع المجموعـات الرئيسـية في المتجمـع، بالإضافـة إلى الاتفاقـات بـين المجموعـات الرئيسـية في المجتمـع مـع بعضهـا البعـض.

يُمكـن أن تضـع العقـود الاجتماعيـة مختلـف المجموعـات والفئـات الاجتماعيـة في مناصـب مختلفـة ، ولكـن مع وجود تفضيـل للبعـض عـلى حسـاب الاخريـن . ويمكـن أن تكـون بعـض المجموعـات أكـثر تأثـيرًا مـن غيرهـا في صياغـة القـرارات والمطالـب ، وبتـالي يمكـن لهـذه المجموعـات ان تقـوم بصياغـة عقـد اجتماعـي مفيـد لهـم ولمصالحهـم في حـين أن المجموعـات الأخـرى هـي أقـل قـدرة عـلى التأثـير في مضمـون العقـد الاجتماعـي ، بالإضافـة إلى ذلـك يمكـن أن تقـوم المجموعـات الأكـثر تأثـيرًا بإبـرام عقـد اجتماعـي أو انهائـه دون علـم أو موافقـات المجموعـات الأخـرى في المجتمـع .لذلـك ، يمكـن أن تكـون الخدمـات التـي تقدمهـا الحكومـات مفيـدة لجميـع المواطنـين كالخدمـات الصحيـة ، أو أن تكـون مفيـدة لمجموعـة أو فئـة اجتماعيـة محـددة كالوظائـف ودعـم البنزيـن والمنـازل مدعومـة الايجـار والتحويـلات التـي تسـتهدف الفقـراء .

ويُقصـد بالمجتمـع المجموعـة الكاملـة مـن الأشـخاص الذيـن يعيشـون في دولـة واحـدة أو ينتمـون إلى حكومـة أو شـبه حكومـة واحـدة، وفي معظـم الحـالات لا يكـون المجتمـع متجانـس ، لذلـك يتـم تقسـيمه إلى مجموعـات فرعيـة عاموديـة تضـم : فئـات كالقبائـل والمجموعـات الدينيـة أو العرقيـة والمجتمعـات المحـددة إقليميًـا ، بالإضافـة إلى مجموعـات فرعيـة أفقيـة تمثـل الطبقـات الاجتماعيـة وغـير ذلـك مـن مجموعـات تضـم النقابـات وتمثـل الجهـة التـي تضـم الفاعلـون الاقتصاديـون ، وجمعيـات الأعـمال الصغـيرة والمتوسـطة . ويمكـن أن تكـون الأطـراف التـي تُمثـل المجتمـع والتـي تُـبرم العقـد الاجتماعـي هـي المجتمـع ككل أو أحـد مجموعاتـه الفرعيـة أو أفـراد المجتمـع.

وتمثـل مشـكلة تعـدد أطـراف العقـد الاجتماعـي مشـكلة رئيسـية في تغيـير العقـود الاجتماعيـة ، بحيـث يمكـن أن تكـون المجموعـة الاجتماعيـة طـرف في العقـد ولكنهـا لا تُمثـل المجتمـع ككل . فمـن الصعـب أن يتفـق جميـع الأفـراد أو المجموعـات الفرعيـة بشـكل صريـح عـلى العقـد الاجتماعـي ، لذلـك ينبغـي أن يكـون هنـاك تحالفـات بـين المجموعـات الاجتماعيـة ذات المـوارد الكافيـة والقـادرة عـلى احـداث تأثـير عـلى طبيعـة المخرجـات التـي سـيتم مناقشـتها بـين اطـراف العقـد الاجتماعـي ، وينبغـي أن يكـون العقـد الاجتماعـي قـادرًا عـلى حـث معظـم السـكان أو تنظيمهـم أو حتـى إجبارهـم عـلى تحملـه لـكي يكـون هـذا العقـد عقـدًا فعّـالاً ، مـما يجعلـه عـلى الأقـل اتفاقًـا ضمنيًـا. ويمكـن أن تُقسـم الحكومـات كذلـك إلى فئـات مختلفـة كالـوزارات والإدارات المختلفـة والقضـاء والجيـش وأجهـزة المخابـرات.

العقد الاجتماعي ليس وطنيا فقط

العقد الاجتماعي ليس وطنيا بين الدولة وأطراف العلاقة ولكنه ايضا ذو طابع عالمي. فقد نفذت المؤسسات الدولية سياسات ضبطت السوق ومنطقه. فقد وضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برامج إقراض الخاصة بهما. وتبنت الأمم المتحدة أيضًا منطق السوق والشركات في جعل الشراكات بين القطاعين العام والخاص نموذجًا إيجابيًا للتنمية الدولية والحوكمة العالمية.

يكون مجال تطبيق العقد الاجتماعي محكومًا ومحددًا بنطاق سيطرة الفعلية للأطراف المتعاقدة وبالأخص الحكومات وليس بنطاق الحدود الرسمية للدولة ، كما اتخذت العقود الاجتماعية حالات واشكال متعددة فمنها من يتجاوز الحدود الوطنية «المستوى فوق الوطني- الدولي» ، ومنها على المستوى عبر الوطني ومنها دون الوطني «على الصعيد دون القطري « .

يمكن أن تعمل العقود الاجتماعية دون الوطنية بشكل متوازي مع العقود الوطنية بالدولة ، ويمكن أن تطبق على مستوى المقاطعة أو الولاية أو البلدية . كما ويُمكن للعقود دون الوطنية أن تدخل حيز التنفيذ عند عدم وجود عقد اجتماعي فعال ونافذ على الصعيد الوطني . وفيما يتعلق بالعقود عبر الوطنية ، فيمكن إبرام هذه العقود إذا كان النظام يفرض سيطرته على مناطق مختلفة في عدة دول . وأما العقود الاجتماعية فوق الوطنية فهي اتفاقات بين دول متعددة حول واجبات المواطنين وحقوقهم ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو خير برهان على العقد الاجتماعي فوق الوطني .

فقد وضع دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩١٩ عقدًا اجتماعيًا رسميًا بعد الحرب العالمية الأولى. ومن بين عناصره المركزية (١) أن العمل ليس سلعة ، و (٢) لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال العدالة الاجتماعية التي يتم فيها تلبية الاحتياجات الملحة للعمال. في شكل تنظيم ساعات العمل ؛ منع البطالة؛ توفير أجر معيشي لائق ؛ الحماية من المرض والإصابة ؛ حماية الأطفال والشباب والنساء وكبار السن ؛ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة ؛ التعليم المهني والتقني ؛ والاعتراف بالحق في حرية تكوين الجمعيات.

أعاد إعلان فيلادلفيا الصادر عن منظمة العمل الدولية لعام ١٩٤٤ ، عقب الحرب العالمية الثانية ، الالتزام بهذه العناصر المركزية. كما شددت على الحاجة إلى اتساق السياسات ، معلنة أن الهدف المركزي للسياسة الوطنية والدولية هو تحقيق وعود العقد الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية وأن جميع السياسات والتدابير المقترحة يجب تقييمها على أساس مساهمتها في تحقيق هذه الأغراض.

كما يتجسد التركيز على العدالة الاجتماعية للعمال والتزامات الدول بالتنظيم لضمان صحة العمال وحقوق الإنسان، في إعلان منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وإعلان الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٩ .

وبنفس الاتجاه، تبنت أهداف التنمية المستدامة عقد اجتماعي عالمي. ويبدو ذلك واضحاً في الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، والذي يُطلق عليه «نقلة نوعية» حيث يمكن من خلاله تحقيق الاقتصاد الأخضر والحفاظ على البيئة وخلق فرص العمل من خلال «شجاعة رواد الأعمال للاستثمار في الحلول المبتكرة» بدلاً من التنظيم الحكومي وحده. ويهدف الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة إلى «تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع.» إلى النمو الاقتصادي.

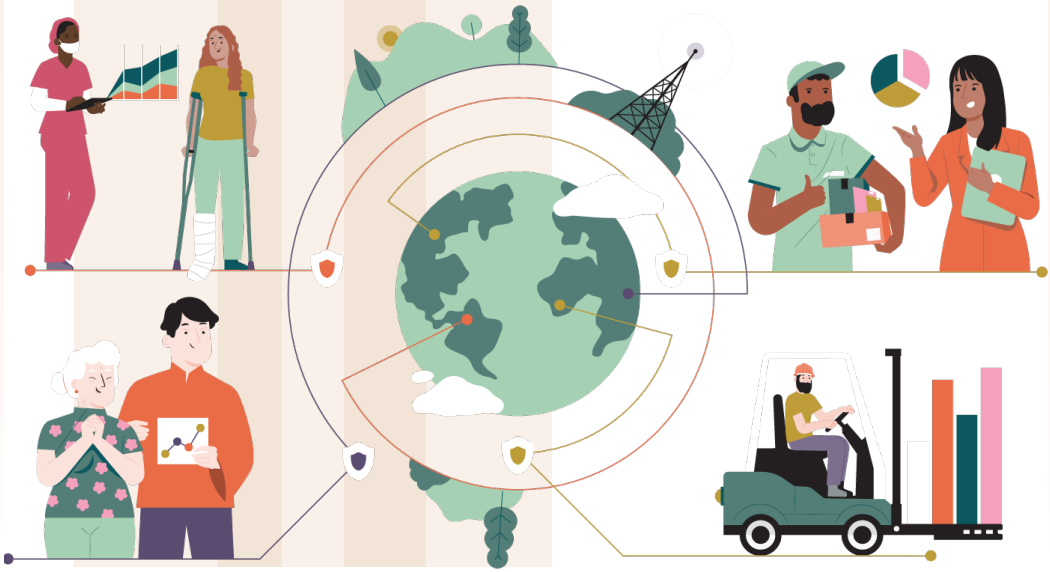

البعد الزمني للعقد الاجتماعي وقابلية اعادة التفاوض عليه

تختلف العقود الاجتماعية في بُعدها الزمني من حيث «مدتها» و «متى». إلى متى يتم احترامها ومتى تقرر الأطراف المتعاقدة تغييرها أو استبدالها على أمل التوصل إلى صفقة أفضل؟ على الرغم من أن الوظيفة الرئيسية للعقود الاجتماعية هي تحقيق الاستقرار في العلاقات بين الدولة والمجتمع (والعلاقات داخل المجتمع ، أي التماسك الاجتماعي) ، إلا أنها قابلة للتحديث وإعادة التفاوض بشأنها وتكييفها بحسب تغير المعطيات.

فيمكن أن تتألف العقود الاجتماعية في أشد الحالات صعوبة كحالات النزاع لفترة محدودة دون وجود حكومات ، أي أن تتكون من المجموعات الاجتماعية فقط والتي تُنظم نفسها عبر المواثيق والاتفاقات الاجتماعية التي أبرمتها الجهات الفاعلة الاجتماعية داخل الدولة بين بعضها البعض . ومع ذلك ، يتطلب البناء الكامل للدولة بشكل سليم إبرام عقد اجتماعي شامل بين المجموعات الاجتماعية والحكومات ، حيث لا يمكن لأي حكومة أن تكون فعّالة وناجحة بدون هذا العقد.

ويمكن أن تكون هذه العقود مختلفة عن بعضها البعض بناءً على طبيعة العلاقات بين المجتمع والدولة ، بالإضافة إلى اختلاف الأبعاد الثلاثة المذكورة أعلاه . يمكن ان تكون المواثيق والاتفاقات الاجتماعية هي من عناصر العقود الاجتماعية وقد ظهر معظمها وأبرزها بين الحرب العالمية الثانية وبداية الألفية الثانية ، ولكن هذه المواثيق والاتفاقات تعتبر محدودة بدرجة كبيرة من حيث الابعاد الثلاثة كالمضمون والنطاق والمدة .

وتُعد هذه المواثيق والاتفاقيات بانها ترتيبات ضمنية أو صريحة بين النقابات والحكومات وأصحاب العمل بشأن النواتج المستهدفة لجميع الأطراف. وتسعى النقابات إلى أن يضمن أصحاب العمل للعاملين أجورًا كافية ومستويات عمل لائقة مع الالتزام بتطبيق لوائح تنظيمية محددة . تحكم المواثيق والاتفاقات الجماعية العلاقات الصناعية دون وجود مجالات سياسية متميزة جدًا. ويُركز العقد الاجتماعي في الغالب على العلاقات بين المجموعات و الفئات الاجتماعية مع الحكومات ، بالإضافة إلى العلاقة الداخلية بين المجموعات الاجتماعية ، وليس على العلاقات بين المواطنين والافراد.

فللوصول إلى عقد اجتماعي ناجع من المهم التوجه نحو عقد اجتماعي قائم على التفاوض بين المواطنين أو المجموعات والفئات الاجتماعية أو غيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع والدولة وعلى تعزيز التماسك الاجتماعي عبر خلق ثقة بين المجموعات الاجتماعية بواسطة المواثيق والاتفاقيات الاجتماعية . حيث يُمكن أن تُشكل هذه المواثيق والاتفاقيات حجر الأساس نحو بناء عقد اجتماعي شامل ، وتختص المواثيق والاتفاقيات الاجتماعية بتنظيم العلاقات بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع ، بينما يقوم العقد الاجتماعي على العلاقات بين الدولة والمجتمع ككل والذي يُشكل دورًا اكثر أهمية في التأثير على استمرارية ومحتوى العقد الاجتماعي من المواثيق والاتفاقيات الاجتماعية التي تنظم العلاقات بين المجموعات الاجتماعية .

وايضًا ، تختلف العقود الاجتماعية في البعد الزمني أي « مدتها الزمنية ومتى تبدأ أو تنتهي « ، بالإضافة إلى المدة التي يحترم فيها الأطراف هذه العقود أو متى يقررون التغيير فيها أو استبدالها ولذلك للوصول إلى اتفاق انجح وأفضل ، و على الرغم ان الهدف الرئيسي من العقود الاجتماعية هو تحقيق استقرار في العلاقات بين المجتمع والدولة والحفاظ على التماسك المجتمعي ، إلى أنها تميل إلى إعادة التفاوض عليها بشكل متكرر وتكييفها مع الواقع الحالي ، وذلك بسبب الحاجة إلى تغير التوزيع النسبي للسطلة بين الأطراف ، فقد يصبح أحد الأطراف غير قادر على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بواقع العقد أو بسبب حاجة العقد الحالي إلى تغيرات بسبب عدم تحقيقه للمطالب والتوقعات المرجوة منه عند حدوث تغيرات اقتصادية أو اجتماعية حادة .

ويعتبر إعادة التفاوض على العقد الاجتماعي بمثابة فرصة لإجراء تحسينات عديدة عليه ، بحيث يحقق المنفعة لأحد الأطراف دون الإضرار بالطرف الأخر بما يتماشى مع مبدأ تحسين باريتو. وفي معظم الحالات ، لا تكون العقود الاجتماعية ثابتة ، بل انها تتغير وتتحول بمرور الزمن . وهنا تظهر المخاطر في انهيار العقود الاجتماعية القديمة دون توافر فرصة لصياغة عقود جديدة.. ويمكن لهذه المخاطر أن تزداد إذا أصبحت المجموعات والفئات الاجتماعية لا تثق بحكومتها أو إذا كان المجتمع يُعاني من أوجه شديدة من عدم المساواة وضعف في التماسك الاجتماعي بين المجموعات والفئات الاجتماعية حيث يُصبح لهم مطالب وتوقعات مختلفة عن تلك التي يهدف لها العقد الاجتماعي .

وقد كان توفير الخدمات الرئيسية هو المخرج والناتج الرئيسي للحكومات ، ولقد قامت كل من تونس والجزائر والعراق وسوريا ومصر (جمهوريات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بتأسيس حكمها منذ البداية على أشكال الشرعية القائمة على الأداء ، كما وقامت بتوفير المنافع والمزايا لجميع المواطنين عبر توفير التعليم والرعاية الصحية والمياه والطاقة والغذاء والفرص الاقتصادية والمساعدات الاجتماعية ، بالإضافة إلى فرص العمل في القطاع العام . وفي حين أن الإنفاق على قطاعين التعليم والصحة كان في صالح الطبقات الفقيرة من المجتمع ، فقد كانت معظم المنافع والمزايا الأخرى ذات آثار رجعية في إعادة التوزيع ، حيث كانت فرص العمل في القطاع العام والفرص والمنافع الاقتصادية مصممة بحيث تُلبي احتياجات الطبقة المتوسطة الحضرية .

جوهر وموضوع العقود الاجتماعية

تختلف العقود الاجتماعية في موضوعها والمخرجات التي اتفقت عليها الأطراف المتعاقدة. فهي تتكون من اتفاقيات مكتوبة وشفوية، رسمية وغير رسمية ، بالإضافة إلى اتفاقيات صريحة وضمنية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتنشأ معظم محتويات العقود الاجتماعية من التفاعل المتكرر بين المجموعات المجتمعية الرئيسية والسيادة، أي من خلال التوافق الضمني المتبادل بين تصرفات وعدم تصرفات أي طرف متعاقد من قبل جميع الأطراف الأخرى. وتشمل مواضيع الحماية، وتوفير الخدمات الأساسية، وكونه أداة تحليلية تحدد وتتبع التغييرات في العلاقات بين الدولة والمجتمع في بلد واحد بمرور الوقت. وتكشف عن مدى قبول الأطراف المتعاقدة بالمخرجات.

عقد اجتماعي متجدر في حقوق الانسان

ينبغي أن يكون العقد الاجتماعي قائم على الصكوك والمرجعيات والمراكز الدولية لحقوق الإنسان بشأن تعزيز وحماية صحة الناس والبيئة وكوكب الأرض، بحيث تتماشى سياسات العمل والأجور وأنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والسياسة الضريبية وتنظيم الشركات مع هدف تحقيق مجموعة كاملة من حقوق الإنسان للعمال وأسرهم.

فحقوق الإنسان هي أساس شرعي للعقد الاجتماعي للتعافي من الأزمات كون هذا العقد متجذر في حقوق الإنسان مما يجعل إعمال الحقوق الأساسية كالصحة والعمل اللائق والمساواة مبادئ تنظيمية مركزية للمجتمع. ويمكن الاستعانة بتقرير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر ٢٠١٩، في توصياته إلى الدول الأطراف، الذي طالب بالانتقال العادل كعنصر من عناصر العقد الاجتماعي المتجذر في حقوق الإنسان.

وبالمقابل وبالتلازم، توفر حقوق الإنسان العناصر الأساسية للعقد الاجتماعي لضمان ظروف عمل عادلة ومواتية، وحماية صحة العمال في سياق تغير المناخ. وهذا ما قضت به المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نضت على الحق في الأجور العادلة ، وظروف العمل الآمنة والصحية، والقيود المعقولة على ساعات العمل.

وحيث الارتباط بين تغير المناخ والتفاوتات الاقتصادية الشديدة، وبالتالي عدم المساواة في الأجور، كأحد الأسباب الرئيسية لعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتفكيك تدابير حماية العمال، لا سيما الحقوق النقابية.

وحيث يتطلب العقد الاجتماعي المتجذر في حقوق الإنسان اتخاذ إجراءات للحد من التفاوتات الاقتصادية من أجل تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من قبل الجميع، تكرس المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق العمال في الانضمام إلى النقابات العمالية وتكوينها ، وحق النقابات في العمل بحرية ، والحق في المفاوضة الجماعية ، والحق في الإضراب. وبالتالي دور وأهمية حق النقابات في الحد من عدم المساواة. في الحقوق الأساسية للعمال - لا سيما الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها والحق في أجر عادل - والحقوق الاجتماعية - ولا سيما الحق في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

كيف يتم إنشاء وترسيخ عقد اجتماعي جديد في المنطقة العربية

للوصول إلى إنشاء وترسيخ عقد اجتماعي جديد في المنطقة العربية ذات صبغة مستقرة وشرعية في المنطقة منوط بـ:

- التدابير التي تربط الاستجابات قصيرة الأجل بالإصلاحات الهيكلية الأطول أجلاً ؛
- جهود البلدان لتحسين مناخها الاستثماري وخلق فرص العمل في القطاع الخاص ؛
- تقوية المؤسسات ؛ وتحسين قاعدة المعرفة من خلال أنظمة المرونة ؛
- بإجراء حوار حول الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والتماسك وكذلك بشأن الحوكمة والإصلاحات، مدعومًا بالتزويد الموجه للتقنية والدعم المالي لمعالجة اختناقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- دعم حوار اجتماعي بين أصحاب المصلحة (بين أجهزة الدولة، والشركات والنقابات وأصحاب المصلحة الآخرين المحليين والخارجيين)، حيث يمكن للحوار الاجتماعي بين أصحاب المصلحة المعنيين تسهيل الإصلاح وإضفاء الشرعية على مجتمع اجتماعي جديد.
- دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية، بحيث تلتزم أنشطة الجهات المانحة ، بما في ذلك السياسات القطاعية والتدابير الفنية ، بالتحسين، ببحث يتم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على هذا الأساس.

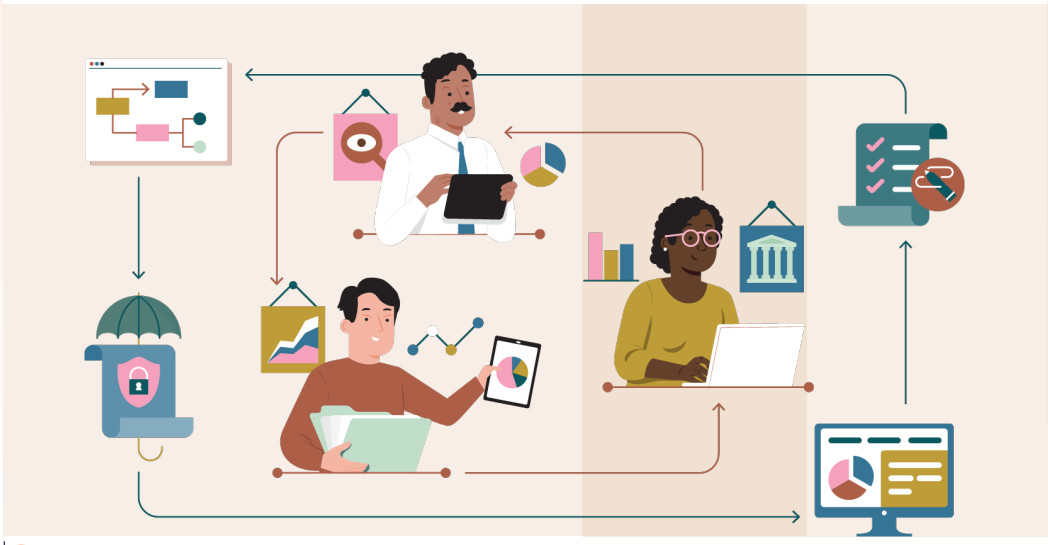

التعافي من أزمة COVID-١٩ فرصة ومرحلة فاصلة للتغيير

غالبًا ما تعمل الأزمات كمحفزات فتغير المناخ ، ووباء COVID-١٩ ، وعدم المساواة الاقتصادية الشديدة، وتناقص حماية حقوق العمال، وتضاءل الحماية الاجتماعية، جلها مثالب تتكشف وتتضاعف في الوقت الحالي. فرغم مرور ما يقارب من مائة عام على تكرار، بل تشابه الحالة حينما ضربت جائحة الإنفلونزا عام ١٩١٨ العالم وخلفت دمار اقتصادي واجتماعي، إثره انتصبت منظمة العمل الدولية لاطلاق عقد جديد معه تم وضع المعايير العالمية لحماية حقوق العمال والالتفات إلى صحة العمال ورفاههم.

وقد تسابقت الدول والمنظمات للتفاعل لما بعد مرحلة التعافي من الجائحة، حيث أطلقت الولايات المتحدة شعار «إعادة البناء بشكل أفضل» بغرض إعادة بناء الاقتصاديات التي تأثرت بشكل كبير بـ COVID-١٩ ، كما أوجزت الأمينة العامة للاتحاد الدولي للنقابات، السيدة شاران بورو، المطالب التي طرحت أمام المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢١/١/٢٥ ، التي ركزت على أهمية الاستجابة لنداء العمال والمجتمع المدني لإصلاح النموذج الاقتصادي والمساعدة في خلق مستقبل عادل ومستدام أو الحفاظ على العمل كالمعتاد ورؤية نموذج لجشع الشركات يرسخ عدم المساواة والإقصاء واليأس مما يؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار في مجتمعاتنا وكوكبنا.

وبحسب الأمينة العامة للاتحاد الدولي للنقابات، التي ذكرت بأن الناس يحتاجون إلى عقد اجتماعي جديد يوفر التعافي والمرونة على أساس الأمن الذي تضمنه المطالب الخمسة الحاسمة. وتنصب هذه المطالب حول: خلق وظائف صديقة للمناخ مع انتقال عادل. والتحول الصناعي لخلق فرص العمل لتحقيق صافي انبعاثات الكربون، إلى جانب وظائف في الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة عالية الجودة. و حقوق جميع العمال ، بغض النظر عن ترتيبات التوظيف الخاصة بهم ، للوفاء بوعد إعلان الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية بأرضية حماية العمال بما في ذلك الحقوق ، والحد الأقصى لساعات العمل ، والحد الأدنى للأجور المعيشية ، والصحة والسلامة في العمل. وكذلك الحماية الاجتماعية الشاملة ، مع إنشاء صندوق الحماية الاجتماعية للدول الأقل ثراءً.

وزتشمل المطالب كذلك المساواة. إنهاء جميع أشكال التمييز ، على سبيل المثال على أساس العرق أو الجنس ، لضمان مشاركة جميع الناس في الرخاء والتراجع عن التركيز المروع للثروة في أيدي قلة على حساب الكثيرين. وتضمين مكافحة القوة المتزايدة للاحتكارات. وايضا اتباع نهج شامل للتصدي لوباء COVID-١٩ بوصفه أمرًا بالغ الأهمية، سواء من حيث الدعم الاقتصادي أو الوصول الشامل إلى الاختبارات والعلاج واللقاحات.

وفي نفس الإطار، ركزت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، مثل مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحركات النقابية، مثل الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال، على اقتراح تضمين حقوق العمال في عقد اجتماعي جديد من شأنه أن يغير العقد الاجتماعي النيوليبرالي القائم.

وهـذا مـا عـبر عنـه كذلـك الأمـين العـام للأمـم المتحـدة، أنطونيـو غوتـيرس، في محـاضرة نيلسـون مانديـلا، حينـما أكـد عـلى أن علينـا أن نواجـه الحقائـق دون مواربـة. إن النظامـين السـياسي والاقتصـادي العالميـين لا يحققـان المنافـع العامـة العالميـة ذات الأهميـة البالغـة كالصحـة العامـة، والعمـل المناخـي، والتنميـة المسـتدامة، والسـلام، موضحـاً أن جائحـة كوفيـد-١٩ ابـرزت بشـكل واضـح القطيعـةَ المأسـاوية بـين المصلحـة الذاتيـة والمصلحـة المشـتركة، والفجـواتِ الهائلـة في هيـاكل الحوكمـة والأطُـر الأخلاقيـة. وبحسـبه، ولـرأب هـذه الفجـوات والتمهيـد لنشـأة عقـد اجتماعـي جديـد، نحتـاج إلى صفقـةٍ عالميـة جديـدة تكفـل تقاسـم السـلطة والـثروة والفـرص عـلى نطـاق أوسـع وبشـكل أكـثر عـدلا عـلى الصعيـد الـدولي. فـأي نمـوذج جديـد للحوكمـة العالميـة يجـب أن يسـتند إلى مشـاركة الأطـراف في المؤسسـات العالميـة مشـاركة كاملـة وشـاملة عـلى قـدم المسـاواة مـع بعضهـا البعـض.

تشخيص لآثار كوفيد -١٩ (والتعافي كفرصة)

بحسب منظمة الصحة العالمية (WHO) أنه اعتبارًا من ١٠ أكتوبر ٢٠٢١ ، كان هناك ٤،٨٣١،٤٨٦ حالة وفاة COVID-١٩ من ٢٣٦،٥٩٩،٠٢٥ حالة مؤكدة في جميع أنحاء العالم. بالنسبة للعمال ، تسبب الوباء في ألم ومعاناة واسعة النطاق ولكن متفاوتة. في يناير ٢٠٢١ ، أفادت منظمة العمل الدولية أن ٩٣٪ من عمال العالم يعيشون في بلدان بها درجة معينة من إغلاق أماكن العمل المرتبطة بـ COVID-١٩. في عام ٢٠٢٠ ، قُدرت الخسائر في الوظائف ووقت العمل المرتبطة بـ COVID-١٩ بنسبة ٨،٨٪ مقارنة بالعام السابق ، وهو ما يعادل خسارة ٢٥٥ مليون وظيفة بدوام كامل.

ساهم COVID-١٩ في خسارة كبيرة في دخل العمال، مع انخفاض يقدر بنحو ٣،٧ تريليون دولار أمريكي (٤،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) في عام ٢٠٢٠. تختلف تأثيرات ضياع العمل ووقت العمل بشكل كبير بين المناطق ، مع بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب أوروبا وجنوب آسيا الأكثر تضررًا. تختلف خسائر العمل ووقت العمل أيضًا حسب القطاع ، مع حدوث خسائر فادحة في قطاعات الإقامة والخدمات الغذائية وتجارة التجزئة جنبًا إلى جنب مع نمو الوظائف الإيجابي في الخدمات عالية المهارة مثل الاتصالات والتمويل والتأمين.

وبالنسبة للذين احتفظوا بوظائفهم ، فإن COVID-١٩، تقدر منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية أن ما يصل إلى ٢٠٪ - ٣٠٪ من حالات COVID-١٩ في بعض البلدان قد تُعزى إلى الانتقال في مكان العمل. في الواقع ، بالنظر إلى مجموعات محددة من العمال ، فإن الدمار واضح. على سبيل المثال ، أفاد المجلس الدولي للممرضات في أكتوبر ٢٠٢٠ أن عدد الممرضات اللائي توفين بسبب COVID-١٩ أكثر مما كان عليه الحال خلال الحرب العالمية الأولى. على الرغم من الدعوات لجمع البيانات العالمية الموحدة عن جميع إصابات ووفيات العاملين في مجال الرعاية الصحية ، ظلت هذه البيانات «شحيحة» ، وبحلول مايو ٢٠٢١ ، قدرت منظمة الصحة العالمية أن ما لا يقل عن ١١٥٠٠٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية قد لقوا حتفهم منذ بداية الوباء.

وعلى الرغم من الآثار القاسية على العمال وأسرهم ، فإن التعافي من COVID-١٩ والأزمة الاقتصادية ذات الصلة يوفر فرصة لاعتماد عقد اجتماعي عالمي جديد مع إمكانية معالجة ليس فقط الدمار الاقتصادي والاجتماعي للعمال من COVID-١٩ ولكن أيضًا الأزمات المترابطة لتغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية الشديدة.

آثار تغير المناخ على العمال وأسرهم

يؤثر تغير المناخ في احداث أضرار متعددة للناس من خلال تدهور الأراضي والتلوث وكوارث المناخ وارتفاع درجات الحرارة. تقدر منظمة العمل الدولية أن الاحتباس الحراري سيؤدي إلى خسارة ٢٪ من وقت العمل على مستوى العالم ، أي ما يعادل ٧٢ مليون وظيفة بدوام كامل بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك ، لا يتم تقاسم الآثار بالتساوي.

ففي البلدان منخفضة الدخل ، يعيش ٧٩٪ من السكان في المناطق الاستوائية الأكثر عرضة لارتفاع درجات الحرارة. يعد تعرض العمال للحرارة الشديدة أحد المخاطر الصحية المهنية المعترف بها مع آثار غير متناسبة على العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في الزراعة والبناء والنقل والسياحة وجمع النفايات. بالإضافة إلى الحرارة الشديدة ، تشمل مخاطر العمل الأخرى المعترف بها ذات الصلة بالمناخ حرائق الغابات ، وظواهر الطقس المتطرفة ، وتلوث الهواء ، وزيادة الأخطار البيولوجية والضغط النفسي. تقدر الأمم المتحدة (UN) أنه بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٧ ، مات ١,٣ مليون شخص بسبب الكوارث المتعلقة بالمناخ.

وفي الغالب لا يتمتع معظم العمال بالحماية من هذه الأضرار من خلال التأمين ضد إصابات العمل وليس لديهم إمكانية الوصول إلى أشكال أخرى من التأمين ، مثل التأمين ضد البطالة والعجز. ويتمتع أقل من ثلث (٣٠,٦٪) البالغين في سن العمل على مستوى العالم بضمان اجتماعي شامل ، بما في ذلك إصابات مكان العمل والحماية الصحية ، فضلاً عن استحقاقات الأطفال والأسرة ومعاشات الشيخوخة. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ٤,١ مليار شخص «تركوا بلا حماية على الإطلاق».

يضاف لذلك تهدد المبادرات العالمية لمكافحة الاحتباس الحراري والتخفيف منه سبل العيش. تعتمد العديد من الوظائف ذات الأجر الجيد تقليديًا ، لا سيما في الشمال العالمي ، على اقتصاد الكربون غير المستدام. يؤدي التحول عن الوظائف القائمة على الكربون إلى تعطيل الصناعات وسبل عيش العمال لا محالة.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن التخفيف من آثار تغير المناخ يجب أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة التوظيف لأن التوسع في البنية التحتية منخفضة الكربون يترجم إلى وظائف جديدة ، مما يعني زيادة الطلب على العمالة في العديد من الصناعات. بشكل عام ، فإن إنتاجية العمل ، والأرباح ، ومستويات المعيشة مهددة على المدى القصير بسبب تغير المناخ والجهود المبذولة لمكافحته ، لكن لديها القدرة على تحسين ظروف العمال وأسرهم على المدى الطويل.

حالة عدم المساواة الاقتصادية

في سياق التعافي من فيروس كوفيد -١٩ وهي عدم المساواة الاقتصادية الشديدة، تبدو أزمة عدم المساواة كمؤثر سلبي على صحة العمال وأسرهم ، حيث تؤدي إلى تغير المناخ، باعتبار أن هذه التفاوتات الاقتصادية مؤثر هام يؤدي إلى تغير المناخ ، حيث يساهم الأغنى في العالم عبر سفرهم الفاخر عالي الكثافة الكربوني - الطائرات الخاصة واليخوت الفاخرة والسفر إلى الفضاء - بالإضافة إلى الاستثمارات الرأسمالية ، إلى جعل الأثرياء هم المساهمون الأكبر في تغير المناخ.، خاصة وان لديهم القدرة على التأثير في العمليات السياسية للحفاظ على وزيادة دخلهم وثرواتهم ، وبالتالي أنماط حياتهم عالية الانبعاثات الكربونية. لهذه الأسباب ، فإن تغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية الجسيمة متشابكان ومرتبطان.

فقد ازداد التفاوت في الدخل والثروة العالمية بين الأفراد والأسر بل تعاظمت الفجوة بين أغنى الناس وأفقرهم بشكل أكثر حدة مع انتشار جائحة (كوفيد -١٩) في العالم، حيث يقدر البنك الدولي أن الفقر المدقع العالمي - الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولارًا أمريكيًا في اليوم - ارتفع من ٨,٤٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٩,١٪ في عام ٢٠٢٠. ويشير تقرير الثروة العالمية ٢٠٢١ إلى أن ارتفاع عدم المساواة في الثروة في عام ٢٠٢٠ كان أعلى بكثير من ذلك المسجل في أي عام آخر في هذا القرن.

شخّص الأمين العام للمم المتحدة في محاضرة نيلسون مانديلا اشكالية عدم المساواة بأنها السمةَ البارزة في عصرنا، حيث يعاني أكثر من ٧٠ في المائة من سكان العالم من تزايد التفاوتات في الدخل والثروة. ويمتلك أغنى ٢٦ شخصا في العالم ثروة تضاهي ما يملكه نصف سكان العالم مجتمعين. فالدخل والأجور والثروة ليست هي المقاييس الوحيدة لمظاهر اللامساواة.

فحظوظ الناس في الحياة تتوقف على نوع الجنس والخلفية الأسرية والأصل الإثني والعرق وما إذا كانت لديهم إعاقة أم لا، وعوامل أخرى. فمة تقاطع بين العديد من أوجه اللامساواة، كما يغذّي بعضها البعض من جيل لآخر. فحياة الملايين من الناس وآمالهم غالباً ما تُمليها الظروف التي يولدون في ظلها. وهكذا، تؤدي اللامساواة إلى تقويض جهود التنمية البشرية على نحو يضرّ بالجميع. فنحن جميعا نعاني من عواقب هذه الآفة. ويرتبط ارتفاع مستويات اللامساواة بعدم الاستقرار الاقتصادي، والفساد، والأزمات المالية، وزيادة معدلات الجريمة، وتردّي الصحة البدنية والعقلية.

وتتجلى مظاهر اللامساواة التي يعاني منها الكثيرون في التمييز وسوء المعاملة وغياب فرص اللجوء إلى العدالة، ولا سيما منهم السكان الأصليون والمهاجرون واللاجئون والأقليات من جميع المشارب. وتشكّل أوجه اللامساواة هذه اعتداء مباشرا على حقوق الإنسان. لذلك، ظلت معالجة اللامساواة تمثّل على مرّ التاريخ القوة الدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق العمل والمساواة بين الجنسين.

كان هناك تفاوتات جسمية وعدم مساواة على نطاق واسع حتى قبل جائحة كوفيد-١٩ ، حيث كان هنالك تفاوت في الأجور ، وظلم عنصري وتمييز بين الجنسين ، الأمر الذي أدى إلى إضرابات مدنية وانعدام الثقة في الديمقراطية . كما كانت تتعرض الاقتصادات والمجتمعات إلى مخاطر واضحة بالفعل ، كالدمار الناجم عن الظواهر الجوية القاسية الناجمة عن تغير المناخ . بالإضافة إلى ما نواجه من فجوة رقمية مرتبطة بأفضل وأسوأ آثار التكنولوجيا والتي لا يزال هناك الكثير من البشر غير قادرين على الوصول أو الحصول على هذه التكنولوجيا.

إشكاليات واقع الحماية الاجتماعية للعمال

أظهرت جائحة كوفيد-١٩ الثغرات وأوجه القصور التي كانت موجود بالفعل في العقد الاجتماعي، حيث كانت الأسابيع الأولى من جائحة كوفيد-١٩ مثيرة للقلق بوجه خاص بسبب عدم توفر الرعاية الصحية الكافية مع بروز مخاوف من تجاوز المستشفيات لطاقتها الاستيعابية. وأدى وجود ثغرات في التمويل في مجال رعاية كبار السن إلى جانب ترتيبات العمل المجحفة إلى إجبار عمال الرعاية في خط الدفاع الأول من التنقل بين المرافق السكنية وأماكن الحجر، وهم غير قادرين على الحصول على إجازة مرضية عند ظهور الأعراض عليهم.

فقد أجبر العمل غير الآمن والحماية الاجتماعية غير الكافية الكثير من العمال على مواصلة العمل على الرغم من أصابتهم بالفيروس، وقد كان عدم توفير معدات الوقاية الشخصية الكافية هو أبرز دليل على أوجه القصور في الصحة والسلامة المهنية. وبالنسبة للأوضاع الاقتصادية ، فإن هناك تنبؤات خطيرة لمنظمة العمل الدولية حول خسارة مئات الملايين من الوظائف بين القوى العاملة المنتظمة وأكثر من ذلك في عمالة القطاع غير المنظم الذين دُمرت سُبل عيشهم بسبب جائحة كوفيد-١٩.

ونتيجة القصور العام في هذه المجالات خلال جائحة كوفيد-١٩ ، كانت النساء هن أكثر الفئات ضعفًا وبالأخص اللاتي يعملن في مجال الرعاية ويعرضون حياتهم للخطر ، فقد اجبرت عمليات الإغلاق العديد من النساء على تحمل أعمال إضافية غير مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال ، بالإضافة إلى تعرضهم المتزايد للعنف الأسري وسوء معاملة خلال عمليات الإغلاق .

لذلك نحن بحاجة إلى إعادة بناء عقد اجتماعي جديد للتعافي من جائحة كوفيد-١٩ ، بحيث يوفر هذا العقد المرونة والقدرة على صمود في وجه الجائحة ، بالإضافة إلى حماية عالمية للعمالة في القطاع المنظم وغير المنظم ، كما ويجب أن تُصبح سلامة والصحة المهنية حقًا أساسيًا للعمال في مكان العمل ، كما إننا بحاجة تمويل كافي لتحقيق رعاية صحية عامة عالية الجودة ، وتوفير تعليم ومياه للجميع ، وذلك كجزء من الحماية الاجتماعية الشاملة . ونحن بحاجة بشكل مستعجل إلى تنظيم القوة الاقتصادية مع الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية والحد الأدنى للأجور وبذل العناية اللازمة في سلاسل التوريد من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان والمعايير البيئية.

ويمكن للنقابات وأعضاءها المساعدة في تحقيق جميع هذه الأهداف من خلال المفاوضات الجماعية مع أصحاب العمل، والحوار الاجتماعي مع الحكومات، بالإضافة إلى مشاركتها في المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف.

الجائحة والتغييرات في التنظيم النقابي

في حين أن العديد من الدول شهدت مشاركة إيجابية بين الحكومات والنقابات خلال جائحة كوفيد-١٩ ، فإن دول أخرى لم تشهد هذه المشاركة الناجعة والفعالة. فإن الدول التي اعتمدت على الأشكال القائمة للحوار الاجتماعي ، شهدت عمل مشترك بين الحكومات وأصحاب العمل والنقابات لوضع تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ وآثارها على أماكن العمل . كما وأكدت منظمة العمل الدولية على أهمية الحوار الاجتماعي باعتباره أحد ركائزها الأربع لتصدي لجائحة كوفيد-١٩ ، إلى جانب الركائز الأخرى : تحفيز الاقتصاد والعمالة ، دعم المشاريع والمنشآت وتعزيز فرص العمل ودعم الأجور ، وحماية العمال في مكان العمل .

ولكن، في بعض الدول أعتقد أصحاب العمل والحكومات النيوليبرالية بأنهم قادرين على استغلال هذه الجائحة لتقييد حقوق العمال والنقابات، مثل القيود المفروضة على وقت العمل والأمن الوظيفي. فبعض الحكومات قام بعملية واسعة النطاق لإلغاء القيود التنظيمية على تدابير حماية العمالة.

فقدت معظم الدول العديد من الوظائف وارتفعت معدلات البطالة فيها، ولهذا الأمر تأثير حتمي على التنظيم النقابي. كما أدى الدور الرئيسي الذي تقوم به النقابات في الدفاع عن العمالة وأجورهم وتنظيم الحملات من أجل توفير صحة وسلامة مهنية لائقة في العمل إلى تحقيق مكاسب العضوية في العديد من الدول، بما فيها تلك الدول التي شهدت انخفاضًا في العضوية وتلك التي أصبحت فيها العضوية قوية بالفعل. كما ولاحظ العاملون خلال جائحة كوفيد-١٩ أهمية العضوية النقابية لحمايتهم من أوجه القصور الإدارية وانتهاكات حقوقهم الأساسية بشكل أكثر وضوحًا.

فقد سارعت جائحة كوفيد-١٩ تجربة التنظيم النقابي الافتراضي عبر منصة « زوم-Zoom» أو منصات الإنترنت الأخرى، وقد دفعت هذه التكنولوجيا في بعض الحالات منظمي النقابات إلى تغيير وجهة نظرهم من شرح فوائد وميزات العضوية إلى الاستماع إلى ما يريده الأعضاء المحتملون. الأمر الذي أدى بدوره إلى تسريع الاتجاه من تقديم نمط جاهز للعاملين لحل مشاكلهم إلى السماح للعاملين بتحديد ما يناسبهم ويحقق مصلحتهم، أي بدأت النقابات في الاتصال بأعضائها بالطريقة التي يريدها أعضاء هذه النقابات.

جهود النقابات للدفاع عن حقوق العاملين خلال جائحة كوفيد-١٩

اشتد العمل اليومي على كاهل النقابات مع تفشي جائحة كوفيد-١٩ ، حيث تُمثّل النقابات العمال المهددين بالتسريح ، وتضغط على أصحاب العمل من أجل الحصول على تعويض كافٍ للعاملين المسرحين ، كما وتسعى إلى توسيع نطاق الاستفادة من الحماية الاجتماعية وإثارة الاهتمام بالنساء العاملات اللائي واجهن تمييزًا أكبر خلال هذه الجائحة وبالعمال المهاجرين المحرومين من المساواة في الوصول العادل الى خدمات الرعاية و المساواة في المعاملة . وقد حققت النقابات خلال هذه الجائحة إنجازات ومكاسب لم تكن ممكنة في السابق، لذلك يتعين على النقابات الدفاع عن تلك المكاسب على المدى الطويل .

شاركت النقابات بشكل فعّال مع المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية، ومع الحكومات الوطنية في جميع قارات العالم ومع أصحاب العمل بدءًا من مكان العمل ووصولاً إلى مجلس الإدارة المتعدد الجنسيات لضمان حماية العمال وأعمالهم.

فقد قامت بالتفاوض على خطط العمل الوطنية قصيرة الأجل ، وعملت على ضمان احترام العقود في القطاع الصناعي وخاصةً قطاع النسيج ، وتنسيق سياسات قطاعية للعودة الآمنة إلى مكان العمل ، فقد كانت النقابات تعمل جاهدة لضمان الاعتراف بحقوق ومصالح العمال .

ولكن من المؤسف بأنه كلما سمعنا عن تفشي مجتمعي لفيروس كوفيد-١٩ ، فإنه غالبًا ما يكون في مكان العمل مثل قطاع الضيافة أو الرعاية الصحية أو المصانع . لذلك أكدت النقابات على ضرورة أن تكون الصحة المهنية على نفس القدر من الأهمية التي تكتسبها الصحة العامة ، بما في ذلك توفير معدات الوقاية الشخصية بالإضافة إلى منح العاملين إمكانية الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر .

وتتفاوض النقابات بشدة مع أصحاب العمل لوقف عمليات التسريح ، والتي حدثت بشكل مُشين حتى في الشركات التي تم إنقاذها من الإفلاس عن طريق دعمها بأموال دافعي الضرائب . وقد منع القانون في بعض الدول أصحاب العمل من تسريح العمال ، كما و قامت النقابات بالتفاوض على ترتيبات للعمل من المنزل والعمل عن بُعد والذي أصبح أكثر شيوعًا من أي وقت مضى وحتى بعد انحسار الجائحة وتخفيف إجراءات الإغلاق. ففي بعض الدول ، تم التفاوض مع النقابات في سن قانون جديد للعمل عن بُعد ، بحيث يوفر هذا القانون حرية إقرار العمال ما إذا كانوا يريدون العودة إلى العمل في أماكن عملهم .

ما هي الأمور التي ينبغي على الحكومات والشركات القيام بها لتمتين علاقتهم بالنقابات وتحقيق أهدافهم المشتركة خلال جائحة كوفيد-١٩ ، وما هو الدور المجتمع الدولي في هذه الجائحة ؟

ينبغي على الحكومات والشركات إدراك الدور الفعّال للنقابات في تمثيل العاملين في كل ركن من أركان الاقتصاد وعلى مدار العام وليس فقط عند الانتخابات أو عند تفاوضهم مع النقابات على الحد الأدنى للأجور، كما وعليهم باحترام الحقوق والحريات الأساسية التي تحتاجها النقابات في عملها، كالحق في حرية التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية والحق في الإضراب. وينبغي على الحكومات والشركات إشراك النقابات والعمل بشكل إيجابي معهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعاملين.

يواجه العالم أزمات متعاقبة، ومع ذلك فإن النقابات والمؤسسات والمنظمات العالمية التي أُنشئت لدعم وتعزيز الحقوق وتحقيق المساواة والنمو الشامل والاستقرار العالمي هي الآن في أشد المراحل صعوبة، لذلك ينبغي تعزيزها وإعادة توجيهها للتركيز على الاستجابة لاحتياجات العاملين ومشاكلهم خلال الجائحة.

لقد أثبتت منظمة الصحة العالمية بأن وجودها هو أمرٌ بالغ الأهمية في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩، ولكن بالرغم من ذلك ، يجب أن يكون العلم هو الأساس لإدارة المخاطر الصحية وضمان الوصول العادل والشامل للجميع في الحصول على اللقاح ، دون الحاجة إلى تسويات وتنازلات سياسية .

كما وإن منظمة العمل الدولية، ذات النظام الثلاثي الفريد الذي يجمع بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال، هي منظمة ضرورية اليوم كما كانت عندما وضعت العقد الاجتماعي القائم على أساس ولاية العدالة الاجتماعية. وتلتزم منظمة العمل الدولية بضمان أرضية عالمية للحقوق والرفاه المشترك منذ عام ١٩١٩ ، وتم التأكيد على ذلك من جديد في إعلان فيلادلفيا عام ١٩٤٤.

تتطلع النقابات جنبًا إلى جنب مع حلفائها في المجتمع المدني لوضع عقد اجتماعي جديد قائم على تلك المبادئ. فإذا تمكنا من وضع هذا العقد، فيمكننا إنشاء اقتصاد مزدهر والإسهام في بناء مجتمع وعالم أفضل للجميع .

عقد اجتماعي جديد على أساس الحقوق ومبدأ الرفاه المشترك لمرحلة التعافي من جائحة كوفيد-١٩

يُركز الاتحاد العربي للنقابات على تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ وتدابير الإغلاق والطوارئ على حقوق العمال، بالإضافة إلى استجابة المجتمع المدني لهذه الجائحة.

يُمثل الاتحاد العربي للنقابات صوت العاملين في المنطقة العربية في القطاعين المنظم وغير المنظم، كما ويعمل على تعزيز حقوق العمال ومصالحهم والدفاع عنهم من خلال التعاون العربي والتنظيم النقابي بين النقابات الأعضاء في الاتحاد العربي للنقابات ، كما يلتزم الاتحاد العربي للنقابات بمبادئ الديمقراطية النقابية والاستقلالية ويعمل بالتعاون مع الشركاء في مشاريع التعاون الدولي على تعزيز الحقوق العمالية وحماية المهاجرين والتركيز على دور الشباب.

عقد اجتماعي جديد للعاملين

في الوقت الراهن، يُطالب كل من السياسيون وأصحاب العمل وقادة المجتمع المدني بعقود اجتماعية جديدة ، فما هي العقود الاجتماعية وما الذي ينبغي ان تتضمنه هذه العقود ؟ وهل يُمكن للعقود الاجتماعية الجديدة أن تُساهم بشكل فعّال وقيّم في المجتمع ومستقبل العمل وخصوصًا بعد جائحة كوفيد-١٩ ؟

س

ما هو السبب وراء الحاجة الماسة إلى عقد اجتماعي جديد؟

قام الاتحاد الدولي للنقابات في عام ٢٠٢٠ بإنشاء النص السردي للعقد الاجتماعي الجديد، ويضغط كل من الاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد العربي للنقابات الآن من أجل بذل جهود متضافرة وفعلية لإحياء وتعزيز العقود الاجتماعية بناءً على المطالب التي أعرب عنها العمال والنقابات.

يجب أن تكون أوجه الضعف التي ظهرت والتي نواجهها حتى اليوم هي بمثابة نداء للعمل المشترك بين الحكومات وأصحاب العمل والنقابات، فقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ الثغرات في الاستقرار الاجتماعي والبيئي في جميع أنحاء العالم وقامت بتعميقها. لقد أدركنا جميعًا اعتمادنا كمجتمعات على الأعمال جميعها وخصوصًا التي يؤديها بعض أفقر العمال ، لذلك ينبغي أن يكون ذلك بمثابة نداء للاستيقاظ والعمل الجاد.

يُمكن تمويل التعافي من جائحة كوفيد-١٩ من خلال زيادة الضرائب على الفئات الثرية وذات الدخل المرتفع وليس من خلال اتخاذ تدابير التقشف الرامية إلى خفض الإنفاق وغالبًا ما يكون ذلك من خلال تقليص الخدمات العامة مما يؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان.

سوف تحتاج الحكومات إلى تنفيذ إجراءات لتخفيف أعباء الديون المالية على الشركات والأشخاص والدول أو إعفائهم منها والقيام بحملات لتقديم الدعم للدول النامية، مع تطبيق الحد الأدنى للضريبة على الشركات والمعاملات المالية وذلك لمكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة .

ما هي الأطراف التي ينبغي أن تكون على طاولة النقاش ؟

لقد ولدت منظمة العمل الدولية من النزاعات العمالية والاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين . وقد حرص مؤسسوها في ذلك الوقت (وهم عدد من القادة الحكوميين آنذاك) على وضع أرضية اجتماعية مع لوائح تنظيمية دولية. كما وأُعيد إدراج مفهوم العدالة الاجتماعية الذي جسدته منظمة العمل الدولية في العديد من اتفاقيتها وإعلاناتها مع مرور الوقت، ومن الممكن للجميع ملاحظة المكاسب والمنافع المتتالية التي تحققت من ذلك . ولقد أدت العولمة المفرطة إلى زيادة ثراء العالم إلى حدٍ كبير بحلول ثمانينات القرن العشرين ، في حين شهدت هذه الفترة زيادة هائلة في أوجه عدم المساواة ، فقد أدت العولمة المفرطة إلى مستويات فوضوية وتاريخية من عدم المساواة .

وتضيف حالة الطوارئ المناخية المزيد إلى ذلك، فمع فقدان الأرواح وسبل العيش التي تزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة هذه، فقد جرّد النظام الاقتصادي الحالي كل من الأجور والأمن الاقتصادي، كما وأعطى الأولوية لسلاسل التوريد المجرّدة من الإنسانية . فمن السهل على المدراء جني ثمار ومنافع العمل عندما تكون الغالبية العظمى من سلاسل التوريد لدينا تُمثل مسارات عمل وتدفقات مالية مخفية وغير رسمية.

هناك الملايين من الشباب في مختلف بقاع العالم لم يروا قط المكاسب والمنافع التي يُمكن أن تعود عليهم بفعل الديمقراطية، حيث يعيش أقل من نصف سكان العالم اليوم في أنظمة ديمقراطية. فقد حُرم هؤلاء الشباب من الحصول على عمل آمن وتعليم بتكلفة معقولة، بالإضافة إلى العديد من الحقوق والمنافع التي تتميز فيها الأنظمة الديمقراطية، لذلك فإن الجهود الرامية لاستحداث عقد اجتماعي جديد يجب أن تشمل فئة الشباب.
يعتبر الحوار بين الأجيال أمرًا بالغ الأهمية في الاستفادة من المواهب التي لا يتم استغلالها على نحو كافٍ وتعزيزها ، حيث يُمكن ان تُهمل هذه المواهب بسبب الافتقار إلى الأطر المناسبة ، فعند إشراك الأشخاص من جميع الفئات العمرية ، يُمكن إكمال أجزاء من المعرفة المفقودة والاستفادة من تجارب وخبرات الجميع لدعم القيم الأساسية المختلفة .

إن إدراك أهمية إدماج الجميع والاعتراف بالشمولية سوف يتصدى للتهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية، كما سيُسهم في إصلاح مشكلة ثقة الشعوب في المؤسسات، ويُمكن لذلك أن يُصبح حقيقة واقعة عبر عقد اجتماعي مفصل ديمقراطيًا يتم تنفيذه على المستويين الشعبي والمؤسسي من قبل نفس الأطراف المتفاوضة على هذه العقد الاجتماعي الذي هو بمثابة السبيل من أجل المضي قدمًا.

إن كان هنالك ضعف في المجتمع المدني والتمثيل النقابي ، فإن الاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد العربي للنقابات يسعون إلى دعم هذه النقابات ذات التمثيل الضعيف ، وفيما يتعلق بالمجتمع ، إن هنالك قادة اجتماعيون لقيادتهم وتمثيلهم ومساعدتهم ، وهم أعلم الأشخاص بما يجب أن يتضمنه العقد الاجتماعي الجديد بالضبط . يجب أن ندرك أننا بحاجة إلى مواصلة الدفاع عن الانتصارات النقابية المحققة، كما أن هناك قدر من الحركة الدورية نحو حوكمة تقدمية وتدريجية والتي تحتاج إلى فهم تاريخي ، كما وعلينا أن نتعلم من حاضرنا ونطور من أنفسنا لكي ندافع بفعالية عن انتصاراتنا وأن نبقى متأهبين لأية تهديد ، وعلينا التأكد اليوم من أننا نبني قوة بناءة في المجتمع المدني بطريقة منظمة ومنسقة ، وذلك لتجنب حدة الاستقطاب والمنافسة بين الحلفاء المحتملين .

زادت جهود التنظيم النقابي في جميع أنحاء العالم مقارنة بالثمانينيات على عكس التوقعات السابقة، حتى وإن كان هناك تباين اليوم في كيفية تعريف الأفراد والمجتمعات للعضوية التنظيمية والنقابية ، وقد أثبت المجتمع المدني خلال جائحة كوفيد-١٩ قدرته على عمليات التعبئة عند الحاجة لذلك وتحقيق مطالب العمال عبر الحوار لحل قضاياهم بشروطهم الخاصة وذلك لإعادتهم إلى أعمالهم بعد فصلهم ، وفي دعوة الحكومات لتوفير الدعم المالي للعاملين الفقراء والعاملين في الاقتصاد غير المنظم خلال فترة الإغلاق في بداية الجائحة ، فقد كان له الفضل في إخراج أعداد قياسية من العمال من خطر الفقر المدقع ومنع حدوث ركود اقتصادي في خضم هذه الجائحة . بالإضافة إلى دور النقابات الحاسم ، فقد قامت النقابات بدعم النضالات الديمقراطية على المستويين المحلي والدولي .

ينبغي أن تكون جميع الأطراف مشتركة في الفريق عند إبرام الاتفاقات لتحقيق الانتقال العادل وإعادة صياغة عقود اجتماعية ملائمة للجميع، لا يمكننا الاستمرار في إبرام اتفاقات وراء اتفاقات دون تحقيق تغيير ملموس. لذلك إن التعافي الحقيقي والعادل بعد هذه الجائحة يتطلب وجود النقابات والعمال على الطاولة. وإن الخطوة الأولى هي العمل مع النقابات على أرض الواقع للتعبير عن المطالب العمالية على صورة عقد اجتماعي جديد. ومن ثُم على النقابات رفع هذه المطالب إلى جميع المستويات التي يمكن فيها تنفيذها. وإن الاتفاقات مع فرض الجزاءات المترتبة أمرٌ ضروري ، ولكن التواجد في الخطوط الأمامية لتنفيذها مع المفاوضين أمر حاسم كذلك . وبمجرد أن يكون لديهم رؤية واضحة لمطالبهم ، يتعين على المبادرات المجتمعية المحلية وقيادتها أن تتحالف مع الحلفاء في جميع أنحاء المجتمع المدني بما في ذلك النقابات.

وضع عقد اجتماعي محدث ضرورة ملحة في المنطقة العربية

لا يـزال هنـاك شـكوك حـول قـدرة العقـود الاجتماعيـة المعـاد تأسيسـها أو المنقحـة أو الحديثـة لجميـع الـدول في المنطقـة العربيـة عـلى توفـير التـوازن الـلازم في العلاقـات بـين المجتمـع والدولـة أو حتـى بالتزامهـا في الوفـاء بالوظائـف الأساسـية للعقـود الاجتماعيـة. تسـتطيع بعـض الحكومـات في المنطقـة في الوقـت الحـالي أن تقـوم بتقديـم عـلى الأقـل «مـا هـو أكـثر مـن الأمـن والاسـتقرار عـلى المـدى القصـير» .

يقبـل المواطنـون هـذا الوضـع في الوقـت الراهـن لأن الأمـن يبـدو أكـثر أهميـة وإلحاحًـا لهـم مـن توفـير خدمـات أفضـل والمشـاركة السياسـية. ولكـن، في نهايـة المطـاف سـوف يقـوم المواطنـون بطلـب المزيـد مـن حكوماتهـم وإذا لم تسـتجب لهـم فقـد يثـور الشـعب عـلى حكوماتهـم مـرة أخـرى.

أدركـت الحكومـات في المغـرب والأردن هـذا الوضـع المحفـوف بالمخاطـر فقـد أعلنـت عـن تشـكيل عقـد اجتماعـي جديـد. يجـب أن تكـون العقـود الاجتماعيـة المعـاد تأسيسـها أو المنشـأة حديثًـا في المنطقـة أكـثر تطـورًا بحيـث تكـون أكـثر شرعيـة وشـمولاً بشـكل يُحقـق الاسـتقرار لجميـع الأطـراف. وينبغـي أن تكـون الإصلاحـات في العقـود الاجتماعيـة قائمـة عـلى تحقيـق المنفعـة للطرفـين أو عـلى الأقـل لطـرف واحـد دون إلحـاق الـضرر بالطـرف الآخـر (مبـدأ تحسـين باريتـو).

ينبغـي تحديـد خطـوات مسـتقبلية لتحسـين رفاهيـة مجموعـات أكـبر مـن المواطنـين ، وينبغـي أن تُركـز هـذه الإصلاحـات للنهـوض بعقـد اجتماعـي محسـن في المنطقـة العربيـة عـلى :

- تحسـين جـودة الخدمـات العامـة المقدمـة كالصحـة والتعليـم والتدريـب والبنيـة التحتيـة ، بمـا يُسـهم في تحقيـق الرضـا العـام عنـد المواطنـين دون تقويـض مصالـح الحكومـات

- إصلاح القضاء والإدارة العامة، بما يُسهم في تحسين الشفافية والمساءلة

- تحقيـق مسـاواة وعدالـة توزيعيـة للميـاه والمـوارد والأراضي في المناطقـة الريفيـة والبعيـدة عـن المناطـق الحضريـة، ويكـون ذلـك عـبر صياغـة عقـد اجتماعـي جديـد في هـذه المناطـق غـير الحضريـة

- تحقيـق تعـاون مشـترك بصـورة أفضـل بـين القطـاع الخـاص والحكومـة في صنـع السياسـات الصناعيـة والاقتصاديـة بصـورة تضمـن التنميـة الاقتصاديـة لـدول المنطقـة بشـكل عـام ويحقـق الفائـدة لجميـع الجهـات الفاعلـة

- إشراك النقابـات وأصحـاب العمـل والمسـتهلكين والعـمال في تصميـم وتنفيـذ الاسـتراتيجيات الصناعيـة والاقتصاديـة والسياسـات المتعلقـة بالعمـل والعمالـة.

- تنفيذ إصلاحات للقطاع المالي العام بشكل يحقق العدالة الضريبية

سوف تكون هذه الإصلاحات المستقبلية التدريجية محفوفةً بالمخاطر ، فيمكن أن يتمثل أحد هذه المخاطر أن شكل العقود الاجتماعية وإصلاحاتها تعتمد على التوزيع النسبي للسلطة التنظيمية ، بحيث أن المجموعات الاجتماعية القوية والأكثر نفوذًا أو الحكومات سوف تكون قادرة على تحقيق مصالحها.

يمكن أن تبدأ هذه المفوضات الموجهة نحو إصلاح العقد الاجتماعي من قبل أي جهة فاعلة محلية ويشمل ذلك المظاهرات والاحتجاجات من قبل أفراد المجتمع للمطالبة بالتفاوض على العقد الاجتماعي ويعتبر هذا الخيار سلاح ذو حدين، بحيث يُمكن للحكومة قبول ذلك كما حصل في تونس أو رفضه وتجاهله.

يمكن أن يكون التفاوض على إصلاح العقد الاجتماعي الجديد عبر تقديم الحكومة مقترحًا لعقد اجتماعي جديد أمام المجتمع في حال إدراكها بأن العقد الاجتماعي القديم لم يعد صالحًا ، ويمكن أن يقبل المجتمع هذا المقترح أو يقوم بالتظاهر والاحتجاج لرفضه .كما ويمكن للحكومات التفاوض مع ممثلي المجتمع والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان من أجل صياغة العقد الاجتماعي الجديد.

ماذا يعني «تحديث العقد الاجتماعي» عمليا؟

- يعني التعرف على التغييرات الأساسية في العمل والتكنولوجيا والتركيبة السكانية والعائلية التي حدثت منذ تطوير نماذجنا الحالية.

- يعني إصلاحًا جذريًا لشبكة الأمان الاجتماعي ، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والتأمين ضد البطالة والإجازة المرضية.

- يعني الاستثمار في الأسرة ، بما في ذلك إجازة الوالدين ورعاية المسنين ، ورعاية الأطفال ، والإجازة السنوية.

- إنه يعني تحسين ظروف العمال، بما في ذلك الجداول الزمنية التي يمكن التنبؤ بها ، والمزايا المحمولة ، والأجور المعيشية ، وترتيبات العمل المرنة التي تفيد الشركات والعاملين على حدٍ سواء.

- ويعني إنشاء سياسات ضريبية عادلة، ومعالجة عدم المساواة ، وتعزيز مكانة المرأة في مكان العمل ، وتوفير الفرص للمجتمعات المهمشة تاريخياً.

- وهذا يعني الاستثمار في قوتنا العاملة من خلال توفير الوصول إلى التعليم وتطوير المهارات وتمكين الناس من الازدهار مع ترسخ الأتمتة والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

الاهداف التي ينبغي الوصول اليها مع العقد الاجتماعي الجديد
مفكرة الاتحاد الدولي للنقابات

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان بحلول عام ٢٠٣٠:

- القضاء على الفقر المدقع لجميع الناس في كل مكان، يُقاس حاليًا على أنه الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم.
- خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار يعيشون في فقر بجميع أشكاله بمقدار النصف على الأقل. وتنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية الملائمة وطنيا وتحقيق تغطية كبيرة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.
- ضمان تساوي جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء، في الحقوق الاقتصادية الموارد ، فضلا عن الوصول إلى الخدمات الأساسية والملكية والسيطرة على الأرض وأشكال الملكية الأخرى، والميراث، والطبيعية الموارد والتكنولوجيا الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل الأصغر.
- بناء قدرة الفقراء والموجودين على الصمود حالات الهشاشة وتقليل تعرضها وضعفها إلى الأحداث المتطرفة المتعلقة بالمناخ وغيرها من الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والصدمات والكوارث البيئية.
- إنشاء أطر سياساتية سليمة على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى المستويات الدولية، على أساس مناصرة للفقراء ومراعية لنوع الجنس استراتيجيات التنمية ، دعم الاستثمار المتسارع في إجراءات القضاء على الفقر.

٢. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار بحلول عام ٢٠٣٠:

- تحقيق التغطية الصحية الشاملة ، بما في ذلك المخاطر المالية الحماية والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة والوصول إلى أساسيات آمنة وفعالة وعالية الجودة وبأسعار معقولة الأدوية واللقاحات للجميع .
- الحد بشكل كبير من عدد الوفيات والأمراض من المواد الكيميائية الخطرة والهواء والماء والتربة والتلوث.

٣. ضمان الجودة الشاملة والعادلة التعليم وتعزيز التعلم مدى الحياة فرص للجميع بحلول عام ٢٠٣٠:

- تأكد من أن جميع الفتيات والفتيان يكملون خدماتهم مجانًا، تعليم ابتدائي وثانوي منصف وعالي الجودة إلى نتائج التعلم ذات الصلة والفعالة.
- ضمان الوصول المتساوي لجميع النساء والرجال إلى تعليم تقني ومهني وعالي عالي الجودة وبأسعار معقولة، بما في ذلك الجامعة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الجميع النساء والفتيات: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص ، بما في ذلك الاتجار والجنس وأنواع أخرى من الاستغلال.
- التعرف على وتقدير الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز المشتركة المسؤولية داخل الأسرة والأسرة على الصعيد الوطني ملائم.
- ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وعلى قدم المساواة فرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقًا متساوية في الحقوق الاقتصادية الموارد وكذلك الوصول إلى الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية ، وفقًا للقوانين الوطنية.

٤. تعزيز مستدام وشامل ومستدام للنمو الاقتصادي والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بحلول عام ٢٠٣٠:

- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال ، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ، والأجر المتساوي للعمل المتساوي القيمة.
- تقليل نسبة الشباب الذين لا يفعلون ذلك بشكل كبير في التوظيف أو التعليم أو التدريب.
- اتخاذ تدابير فورية وفعالة لاستئصال قسري العمل ، وإنهاء العبودية الحديثة والاتجار بالبشر وتأمينها حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود عمالة الأطفال بكافة أشكالها.
- حماية حقوق العمال وتعزيز العمل الآمن والآمن بيئات لجميع العمال ، بمن فيهم العمال المهاجرون ، في ولا سيما المهاجرات وأولئك الذين يعملون في وظائف غير مستقرة.
- تطوير وتشغيل استراتيجية عالمية لعمالة الشباب وتنفيذ ميثاق فرص العمل العالمي لمنظمة العمل الدولية.

٥. تقليل عدم المساواة داخل وفيما بين الدول بحلول عام ٢٠٣٠:

- تحقيق واستدامة نمو الدخل بشكل تدريجي من أدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل الوطني.
- اعتماد السياسات، وخاصة الضريبية والأجور والحماية الاجتماعية السياسات ، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجيا.
- تحسين التنظيم والرقابة المالية العالمية الأسواق والمؤسسات وتعزيز تنفيذ هذه اللوائح.
- ضمان التمثيل المعزز والصوت من أجل التنمية البلدان في صنع القرار في الاقتصاد الدولي العالمي والمؤسسات المالية من أجل تقديم المزيد من الفعالية، مؤسسات شرعية وذات مصداقية وخاضعة للمساءلة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة المناخ التغيير وتأثيراته.
- دمج تدابير تغير المناخ في السياسات الوطنية الاستراتيجيات و ا لتخطيط

رؤية الاتحاد العربي للنقابات لمفهوم المساواة الذي ينبغي تضمينه العقد الاجتماعي الجديد

لطالما تفيد المؤشرات الإحصائية بأن التقدم الذي أحرزته المرأة قد حقق تراجعا بفعل جائحة كوفيد -١٩اللواتي يشكلن غالبية النساء العاملات في الخطوط الأمامية أو الأساسيين الذين يقدمون الصحة والتعليم وغيرها من المجالات من الرعاية والخدمات. من بين ملايين الأشخاص الذين أجبروا على ذلك من سوق العمل كانت الغالبية من النساء. فثلثي الشباب العاطلين عن العمل هم من النساء اللاتي تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤. فما مقداره ٨٠٠ مليار دولار من الدخل فقدت من قبل النساء أو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي المجمع لحوالي ٩٨ دولة.

التحدي بالنسبة للاتحاد العربي للنقابات ومن قبله الاتحاد الدولي للنقابات هو تعزيز الكفاح للمشاركة المتساوية والأمن الوظيفي والمساواة في الأجر والصحة والسلامة لهؤلاء النساء في كل مكان. فبحسب بيان مؤتمر كوبنهاغن للاتحاد الدولي للنقابات، تم المطالبة بتأطير أجندة نسوية تركز على المساواة الاقتصادية ومشاركة المرأة والقيادة النسائية في كل مكان. ويرى الاتحاد العربي بهذا الخصوص أن المطالب التي يجدر مراعاتها هنا بداية تتمثل بالاستثمار في الرعاية (الصحة والتعليم والمسنين) كأولوية لرفع مشاركة المرأة في القوى العاملة. فالمعلوم ان الإعاقة ورعاية الأطفال هي أساس القدرة على الصمود في المجتمعات، وأن هناك فرص لوظوظائف يمكن إنشاؤها في مجال الرعاية سيكون لتأمينها تأثير مباشر على العمالة والعمل اللائق للمرأة والعمال المهاجرين كذلك.

التصديق على الاتفاقية رقم ١٩٠ الخاصة بالقضاء على العنف ضد المرأة في صميم المطالب واتباعها كذلك بالتغيير التشريعي اللازم وفضلا عن محاربة العنف المنزلي كأولوية. يضاف لذلك وضع المرأة في القيادة لكونه أكثر أهمية من أي وقت مضى. بناء القيادات الشبابية ودعم النقابات العاملة من أجل الوصول للحقوق ومن أجلها، فيبقى التحدي المتمثل في ضمان لحظة نقابية شاملة أمر بالغ الأهمية. اذ يجدر ان يعلم العمال وأسرهم أن النقابات موجودة من أجلها ويثقوا بوجودها معهم. يجب أن تكون التطورات في العقد الاجتماعي شاملة لجميع العمال. كما ينظر لمساواة كأمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

الانتقال العادل سمة للعقد الاجتماعي الجديد

تؤكد المبادئ التوجيهية للانتقال العادل للأمم المتحدة، التي تم التفاوض عليها في منظمة العمل الدولية ، على أهمية النوع الاجتماعي و»البعد الجنساني القوي في العديد من التحديات البيئية». فالفجوة مستمرة بين الجنسين في قوى العمل من حيث المشاركة والحماية الاجتماعية المناسبة والتي كشف عنها وعمقها وباء COVID ١٩. فقد تركزت الجهود المبذولة في «الانتقال العادل» حتى الآن على التخلص التدريجي من الطاقة التي تعمل بالفحم، وإشراك قوة عاملة معظمها من الذكور، مقابل تعزيز العمل اللائق للمرأة.

فقد أنشأت الأمم المتحدة هيكلًا عالميًا للانتقال العادل، بدءًا من الانتقال العادل لمنظمة العمل الدولية عبر المبادئ التوجيهية التي تحدد المفهوم والعملية، والقائمة على التفاوض بين الخبراء الذين يمثلون ١٦٢ حكومة، وبين أصحاب العمل ومنظماتهم وصولا لتوفير اطار لإدارة التحولات الاقتصادية إلى مستدامة بيئيًا ومنخفضة الكربون بحيث تخلق وظائف لائقة على نطاق واسع، وتقلل التأثيرات على العمال المتضررين، وتجعل الاقتصاد أكثر شمولاً. كما وتعمل على القضاء على الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية.

وتاسيساً، تم إنتاج المبادئ التوجيهية للانتقال العادل لمنظمة العمل الدولية بهدف التأثير على مفاوضات أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ التي تكرس «حتمية الانتقال العادل للقوى العاملة وخلق العمل اللائق. وهذا ما دعا إليه انطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، حين خاطب جميع الدول ودعاها لتبني إرشادات منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل واعتمادها كحد أدنى. فبحسب إرشادات منظمة العمل الدولية، يتضمن «الانتقال العادل» دائمًا الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين (اتحادات وأرباب عمل وحكومات).

جدير بالتنويه، أن تناول الانتقال العادل يعني بالضرورة الحديث عن الحوار الاجتماعي الذي يمثل جزء من الحقوق الأساسية للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية الفعالة. فمنظمة العمل الدولية وعبر المبادئ التوجيهية تطالب بإشراك أصحاب المصلحة الذين يشملون عادة المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني.

والحديث عن الانتقال العادل يقتضي معالجة النوع الاجتماعي كأحد المبادئ الإرشادية السبعة الواردة في إرشادات السياسات والانتقال العادل لمنظمة العمل الدولية: «السياسات والبرامج» التي يجدر أن تؤخذ بعين الاعتبار البعد الجنساني القوي للعديد من التحديات البيئية. فيمكن أن يلعب الانتقال مع العمل المناخي الشامل دورا في تحويل الأعراف الجنسانية وتعزيز النوع الاجتماعي. وبهذا الشان، تشير منظمة العمل الدولية إلى أن آثار تغير المناخ ، والإجراءات التي تستبعد النساء، قد يكون لهن آثار مضاعفة على النقص في العمل اللائق في القطاعات التي تضم أعدادًا كبيرة من الإناث والعمال في الزراعة. تدعو خطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي (GAP) لاتفاق باريس إلى تعزيز تنفيذ الإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني على جميع المستويات والحفاظ على المستوى المحلي على المعارف والممارسات الأصلية والتقليدية في مختلف القطاعات، وأن يؤخذ في الاعتبار الحقوق والانتقال العادل وحقوق الشعوب الأصلية.

وفي نفس الإطار، يتطلب الانتقال العادل، بشأن تغير المناخ، إحداث تغييرات أساسية في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبًا، وكذلك أنظمة الحماية والرعاية الاجتماعية. فبينما يأتي أكثر من ثلثي الانبعاثات العالمية من قطاع الطاقة، فإن القطاعات الأخرى مثل الزراعة هي أيضًا من المساهمين الكبار تشمل الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ أيضًا الاستجابات لتأثيراته. وحيث أن تغير المناخ مؤثر شديد بشكل غير متناسب بالفعل على حياة الإنسان كالنساء والفئات المهمشة التي تتعرض لمخاطر خسارة الدخل والوظائف وخاصة في المناطق الريفية.

وفي الحديث عن الانتقال العادل، جدير تركيز معظم الجهود على انتقال الطاقة، على وجه الخصوص التخلص التدريجي من الطاقة التي تعمل بالفحم لأن حرق الفحم يمثل أكثر من ٤٠٪ من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، وفي هذا النهج تتجه تدابير تقليل الانبعاثات من الفحم الحراري المستمر نحو التركيز على التخلص التدريجي من الطاقة التي تعمل بالفحم وتعدين الفحم، والانتقال إلى وظائف جديدة وجيدة في مجال الطاقة أو البناء الذي يتطلب مهارات إضافية وتأمين البطالة وتأمين الرعاية الصحية.

إن من شأن على تحسين الأجور وظروف الوظائف الحالية منخفضة الانبعاث، مثل البناء، والطاقة المتجددة، والنقل العام، وخلق وظائف جديدة لائقة في هذه القطاعات. الفكرة هي أن الوظائف اللائقة منخفضة الانبعاثات بوصفها وظائف جديدة جيدة تخلق فرص عمل للنساء في عمل لائق في العديد من المجالات بما في ذلك خدمات الرعاية العامة ذات الجودة العالية والتعليم والتدريب على المهارات، بحيث يمكن للمرأة الحصول على هذه الوظائف الجيدة والاحتفاظ بها في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال تقليديا.

وبهذا الشأن، ينظر الاتحاد العربي للنقابات والاتحاد الدولي للنقابات إلى أن اي مبادرات جديدة ينبغي أن تضمن تحقيق انتقال عادل يراعي النوع الاجتماعي وتوفير وظائف لائقة في القطاعات التي توجد فيها للمرأة نصيب كبير من الوظائف، مثل الزراعة والسياحة والضيافة. فعلى المستوى العملي والوطني، يتطلب ضمان المساواة بين الجنسين في الانتقال العادل النظر في «سياسات جنسانية محددة من أجل تعزيز نتائج عادلة». فهناك حاجة إلى سياسات واستثمارات محددة للحصول على نتائج عادلة بين الجنسين. كما لابد من تضمين هذه السياسات تدابير الانتقال العادل للوظائف الجديدة والحماية الاجتماعية التي تغطي النساء العاملات في سلاسل قيمة الطاقة، كما تشمل تدابير لكسر الفصل بين القطاعات والمهنية ، بحيث يمكن للمرأة أن تحصل على المهارات والتدريب والفرص التي تحتاجها للحصول على وظائف جديدة جيدة في الانبعاثات المنخفضة القطاعات. والاستثمار في وظائف لائقة في مجال الرعاية على نطاق واسع.

عقد اجتماعي جديد من أجل وظائف افضل

بالنظر إلى الاختلافات الكبيرة بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل بمتوسط ٩٠,٧٠ للبلدان منخفضة الدخل مقارنة بمتوسط ١٠٧,٣٩ للبلدان ذات الدخل المرتفع، مما يعكس انقسامًا بين الشمال والجنوب، ورغم أن البلدان المرتفعة الدخل أعلى بقليل من المتوسط العالمي (١٠٠)، فانه لا يزال أمام هذه البلدان طريق طويل لتقطعه نحو الاستدامة. وهو الأمر الذي يدل على أن النمو الاقتصادي وحده لا يمكن أن يزود البلدان بالوسائل الكافية لمكافحة الفقر وعدم المساواة وضمان الرفاه للجميع. فلا يزال الافتقار إلى الأجور الملائمة وأسواق العمل الشاملة من الأسئلة الرئيسية التي تعيق جودة العمالة.

فتعرض العمال للمخاطر ونقص الحماية والإقصاء يمثل تحديات عالمية حيث لا يستطيع ٧٠ في المائة من سكان العالم الاعتماد على تأمين الحماية الاجتماعية الكاملة. ففي حين كان أداء البلدان المرتفعة الدخل فقط أفضل في بُعد حقوق العمل ، إلا أن الأزمة الاقتصادية جلبت معها قيودًا على الحريات وانتهاكات حقوق العمال في جميع أنحاء العالم (بما في ذلك زيادة استغلال العمال في المؤسسات الرقمية في الاقتصادات المتقدمة). وتشمل هذه انتهاكات معايير العمل الدولية ، وعدم الامتثال لأنظمة العمل فيما يتعلق بتسريح العمال ، وساعات العمل ودفع الأجور ، فضلا عن تجاهل لوائح الصحة والسلامة التنظيمية.

فمن خلال أهدافها المتعلقة بحماية العمال، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والنمو الشامل، والحفاظ على البيئة، يلعب الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة متعدد الأبعاد بشأن «العمل اللائق والنمو الاقتصادي» دورًا أساسيًا في دفع الانتعاش وخطة ٢٠٣٠ إلى الأمام. إذ يرتبط الأداء الجيد لهذا الهدف ارتباطًا إيجابيًا بمجموعة متنوعة من الأهداف عبر أهداف التنمية المستدامة. فتحقيق هذا الهدف يعزز قدرة الدولة على تحقيق أهداف أخرى.
يعد البعد الاجتماعي للهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (مستويات العمالة والأجور وتغطية الحماية الاجتماعية) مفتاحًا لمكافحة الفقر والجوع (هدفا التنمية المستدامة ١ و ٢) ، في حين أن هدف «المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية» هو شرط مسبق رئيسي للمساواة بين الجنسين (الهدف ٥). كما وتنشأ المقايضة في العلاقة بين النمو الاقتصادي، الذي يعتمد في الأساس على الكربون، والبعد البيئي. ومع ذلك ، يتضمن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة هدفًا لفصل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن التدهور البيئي، مما يعني ضمناً إزالة الكربون عن الطاقة والتحول الصناعي الذي يؤدي إلى انبعاثات صفرية من ثاني أكسيد الكربون.

وبناء عليه، يعتقد الاتحاد العربي للنقابات بأن على صانعي السياسات الأولوية في إطار التعافي أن يضعوا تدابير عاجلة وطويلة الأجل، وتعززالرفاهية المجتمعية، ودعم آليات الحوكمة للحد من اختلالات القوة وعدم المساواة عبر:

- تكثيف الاستثمارات في خلق وظائف لائقة وصديقة للمناخ من خلال تدابير انتقالية عادلة، حيث يمكن خلق ملايين الوظائف من خلال الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة والطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة. لضمان عدم تخلف العمال والمجتمعات عن الركب ، يجب التفاوض على تدابير انتقالية عادلة مع الشركاء الاجتماعيين ، وأن تكون متجذرة في الحماية الاجتماعية والتعليم والتدريب وتنمية المهارات.

- توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة، فعلى الرغم من الخيارات الممكنة للعديد من البلدان، حيث يبدو أن الإرادة السياسية وحدها هي المحدد الحقيقي، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة لأفقر البلدان. إن اقتراح المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان لإنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية أمر بالغ الأهمية لدعم تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية في هذا الصدد.

- دعم المساواة ومكافحة الضعف، بحيث تظل الاستثمارات في خدمات الرعاية العامة الجيدة والبنية التحتية ، وتعزيز المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة ، وإدخال الحد الأدنى للأجور المعيشية مع تفاوض جماعي أقوى ، هي الشروط المسبقة لتحقيق المساواة بين الجنسين ، فضلاً عن التعليم والمهارات التدريب والتعلم مدى الحياة كتدابير لإدماج الشباب في سوق العمل.

- تمويل الانتعاش والقدرة على الصمود، حيث الحصول الشامل على اللقاحات والعلاج ، وزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسر ، إلى جانب تخفيف الديون وشكل جديد من التعاون الدولي ، سوف تحتاج إلى تحمل العبء الثقيل للتعافي و المرونة يحتاج إلى المستقبل. يجب على بنوك التنمية متعددة الأطراف والإقليمية والوطنية أن تدعم بشكل أفضل احتياجات البلدان الوطنية في القطاعات الاستراتيجية وأن تدمج العمالة بشكل منهجي في أطر قياس النتائج ، وقياس نوعية وكمية خلق فرص العمل.

- دعم الحكم الشامل والحوار الاجتماعي. فالحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية أساسيان في صياغة سياسات عادلة ومنح مستويات أعلى من الشفافية والحكم الرشيد والثقة في المؤسسات ، داخل البلدان ، ولكن أيضًا عبر الدول.

- وضع رؤية وتصور جديد لاسترداد النماذج الاقتصادية والمجتمعية ، وهذا يتطلب التزامات من جميع القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إعلان وزراء العمل والتوظيف الأخير لمجموعة العشرين هو خطوة واعدة للبناء عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة. نرحب بالمثل بتأكيد بيان وزراء التنمية لمجموعة العشرين على الحاجة إلى تعزيز النساء والشباب من خلال الوظائف اللائقة ومن خلال تعزيز تغطية نظام الحماية الاجتماعية في البلدان النامية. الأولويات المذكورة أعلاه هي في صميم مطالب النقابات العمالية بعقد اجتماعي جديد لمعالجة أوجه القصور الرئيسية في عالم العمل ولضمان الانتعاش والمرونة اللذين يركزان على الإنسان.

مطالب ينبغي تضمينها العقود الاجتماعية من وجهة نظر نقابية

- يجب أن يكون لدى الحكومات خطة للوظائف تتضمن خلق وظائف صديقة للمناخ كالوظائف الخضراء والتي تسهم في الحفاظ على البيئة أو استرجاعها مع توفير انتقال عادل لها

- توفير حقوق لجميع العمال بغض النظر عن ترتيبات عملهم مع أرضيات حماية عمالية واجتماعية لهم ، بما في ذلك الحقوق الأساسية ، السلامة والصحة المهنية ، والعدالة الاجتماعية ، والحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل .

- توفير الحماية الاجتماعية الشاملة وإنشاء صندوق للحماية الاجتماعية لدعم الدول التي تفتقر إلى هذه الحماية.

- تحقيق المساواة في الدخل وعدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة.

- شمولية عالمية يتم من خلالها توفير عالم يسوده السلام الشامل والعدالة وتنمية مستدامة قائمة على الحقوق بما يُحقق أهداف التنمية المستدامة للجميع .

هذا المشروع بالتعاون مع منظمة العمل الدولية

عقد اجتماعي جديد لما بعد التعافي من جائحة كوفيد-١٩